الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
08 رمضان 1437
13 يونيو 2016
العدد 867

ملك الأردن يصل إلى البلاد اليوم

يصل إلى البلاد اليوم الاثنين الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والوفد المرافق له في زيارة أخوية للبلاد يقدم فيها التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك لأخيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

التشريعية توافق على منع الاختلاط في مباني الجامعة والتطبيقي

الداخلية: تجنيس 7155 شخصا من 2012 حتى مارس 2016

كشفت وزارة الداخلية عن أن عدد من صرفت لهم شهادات الجنسية بكافة موادها خلال الفترة من 2012 حتى 2016 من قبل الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر بوزارة الداخلية بلغ 110087 شخصا.

وأضافت الوزارة في ردها على سؤال مقدم من النائب عبدالحميد دشتي لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان من تم تجنيسهم خلال تلك الفترة ذاتها حسب المادتين الخامسة والثامنة فقد بلغ 7155 متجنسا.

ومن جهة أخرى رفضت اللجنة التشريعية أمس الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين رقمي (15 مكررا و15 مكررا أ) إلى المرسوم رقم 5 لسنة 1959 بقانون التسجيل العقاري.

وأعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب أحمد القضيبي عن أن اللجنة وافقت على مقترح إضافة مادة جديدة برقم (55 مكررا) إلى القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل وحماية الأسرة وأحالته إلى اللجنة المختصة والذي يقضي بمنح المرأة العاملة في الجهات الحكومية ساعتين يوميا لرضاعة طفلها لمدة سنتين من تاريخ الوضع كما رفضت مقترحا آخر في شأن حماية الأسرة.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت مقترحا بتعديل المادة الأولى من القانون (24) لسنة 1966 بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم بالمدارس الخاصة وأحالته إلى اللجنة المختصة.

وتنص المادة على انه في سبيل الوضع الشرعي الأمثل تقوم الحكومة خلال مدة لا تجاوز 5 سنوات من تاريخ العمل بالقانون بتطوير مباني الجامعة والتطبيقي بما يضمن منع الاختلاط بوضع اماكن خاصة للطالبات تكون مفصولة فصلا تاما ومعزولة.

تفاصيل (ص04)

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

الزلزلة: إقرار قوانين القضاء قبل فض الانعقاد الحالي

كشف عضو اللجنة التشريعية النائب د. يوسف الزلزلة عن أن هناك ترتيبات حاليا بالتنسيق بين الحكومة والسلطة القضائية لاقرار قوانين القضاء قبيل فض دور الانعقاد الحالي.

وقال الزلزلة في تصريح خاص لـ«الدستور» إن اللجنة التشريعية ستجتمع فور وصول القوانين من الحكومة حتى لو كان على هامش الجلسة.

المرافق: الإبقاء على توزيعة مناطق البلدي

انتهت لجنة المرافق العامة من مناقشة كل التعديلات التي طرحت على قانون البلدية ورفعت تقريرها النهائي ليكون على جدول اعمال جلسة اليوم الاثنين للتصويت عليه في المداولة الثانية.

وكشف مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي ان اللجنة صوتت على جواز الصلح في مخالفات البناء والابقاء على توزيعة مناطق البلدي انتظار لجلسة اليوم مشيرا إلى تقديم تعديلات نيابية على هذه المادة اثناء مناقشة القانون.

تفاصيل (ص04)

جدول الأعمال

- الميزانيات: 23 مليون دينار ميزانية بيت الزكاة في السنة المالية 2017/2016
- 11 توصية لبنك الكويت المركزي و 18 توصية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية
- مطالب بحل تضارب اختصاصات هيئة الطرق والجهات الحكومية

تفاصيل (ص06-12)

مجلس الوزراء يحيل الخطة الخمسية للتوظيف إلى الخدمة المدنية

قرر مجلس الوزراء إحالة المقترح لمجلس الخدمة المدنية لدراسته ووضع البرنامج الزمني والتنفيذي للعمل بالمقترح تحقيقا لأهدافه المنشودة.

وتدارس مجلس الوزراء خلال اجتماعه الذي عقده أمس المقترح المقدم من مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب بتبني خطة خمسية للتوظيف مبنية على العرض والطلب حسب حاجة سوق العمل والخطة التنموية للدولة ويهدف المقترح إلى توفير فرص العمل من خلال وضع خريطة للوظائف التي تحتاجها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتكون الدرجة الوظيفية والراتب المخصص لكل تخصص حسب حاجة الدولة من تلك الوظائف ما يستدعي الأمر النظر في التخصصات الحالية في جامعة الكويت والجامعات الخاصة وكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

تفاصيل (ص03)

المالية: الانتهاء من التعديلات على قانون المناقصات العامة

أنجزت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تقريرها بشأن التعديلات النيابية المقدمة على قانون المناقصات العامة بعد إقراره في مداولته الاولى.

وأعلن مقرر اللجنة النائب محمد الجبري الانتهاء من مناقشة التعديلات النيابية المقدمة والبالغة 8 تعديلات على قانون المناقصات العامة في المداولة الاولى .

واوضح الجبري ان من أهم التعديلات التي تم التصويت عليها بالموافقة أن تكون مدة عمل مجلس ادارة المناقصات العامة 4 اعوام وكذلك التعديلات الخاصة بوضع ثاني اقل الاسعار .

تفاصيل (ص04)

ملك الأردن يزور البلاد اليوم

الأمير استقبل ولي العهد والغانم والمبارك وهنأ الرئيس الروسي

سمو الأمير مستقبلا ولي العهد

.. ومستقبلا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وعبدالله المخيال حيث أهدى سموه فيلمين وثائقيين حملا عنوان (ركائب الصحراء) و(شبح العطش).

وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد ببرقية تهنئة إلى الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

كما بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد ببرقية تهنئة إلى الرئيس بنيجنوس. أكينو الثالث رئيس جمهورية الفلبين الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

ومن ناحية اخرى يصل إلى البلاد اليوم الاثنين صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والوفد المرافق لجلالته في زيارة أخوية للبلاد يقدم فيها التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك لأخيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد ببرقية تعزية إلى أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عبر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد الطيار ومساعده من القوات المسلحة الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة إثر سقوط مروحيتهما العسكرية أثناء رحلتهما الروتينية في المياه الدولية سائلا المولى تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته وأن ينزلهما منازل الشهداء ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء.

ولي العهد استقبل رئيسي مجلسي الأمة والوزراء

سمو ولي العهد مستقبلا وزير الاعلام وعبدالله المخيال

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح كما استقبل وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله واستقبل سمو ولي العهد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وعبدالله المخيال حيث أهدى سموه فيلمين وثائقيين حملا عنوان ركائب الصحراء وشبح العطش وقد شكره سموه على الجهود المبذولة متمنيا له التوفيق والنجاح.

واستقبل سموه وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ورئيس مجلس إدارة النادي الكويتي للرماية م. دعيج العتيبي حيث أهدى سموه بندقية صيد.

وقد شكره سموه على هذا الإهداء

وبعث سمو ولي العهد ببرقية تهنئة إلى الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية. كما بعث سمو ولي العهد ببرقية تهنئة إلى الرئيس بنيجنوس. أكينو الثالث رئيس جمهورية الفلبين الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية

وبعث سمو ولي العهد ببرقية تعزية إلى أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد الطيار ومساعده من القوات المسلحة الجوية في دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة اثر سقوط مروحيتهما العسكرية اثناء رحلتهما الروتينية في المياه الدولية سائلا المولى تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته.

عزى نظيرته الاماراتية باستشهاد طيار ومساعده

الغانم يستقبل رئيسة البعثة الخليجية لدى الاتحاد الأوروبي والسفير العوضي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا السفيرة أمل الحمد

.. ومستقبلا سفيرنا لدى كوبا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس رئيسة بعثة مجلس التعاون الخليجي لدى الاتحاد الاوروبي السفيرة امل الحمد.

كما استقبل الغانم في مكتبه أمس السفير الكويتي لدى كوبا بدر العوضي. وحضر اللقاء النائب د. يوسف الزلزلة .

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية الفلبين فيليسيانو ر. بيلمونت ورئيس مجلس الشيوخ فرانكلين م. دريلون وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الدوما في روسيا الاتحادية سيرجي ناريشكن ورئيسة المجلس الاتحادي فالنتينا ماتفيينكو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

من جانب آخر بعث الرئيس الغانم ببرقية الى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي د. امل القبيسي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد طيار ومساعده من القوات المسلحة الإماراتية لدى سقوط مروحيتهما التي كانت في رحلة روتينية فوق المياه الدولية .

مجلس الوزراء: إحالة الخطة الخمسية للتوظيف إلى الخدمة المدنية

جانب من اجتماع مجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله بما يلي: اطلع مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه على الرسالة التي تلقاها حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه من الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية والمتضمنة الإشادة بالعلاقات التاريخية والمتميزة بين البلدين الشقيقين بالإضافة إلى دعوة سموه للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية.

كما اطلع مجلس الوزراء على الرسالة التي تلقاها سموه من الرئيس الشيخ البروفيسور الحاج د. يحيى أ.ج.ج جامع بابلي مانسا رئيس جمهورية غامبيا الإسلامية والتي تركزت حول علاقات التعاون الثنائية بين البلدين الصديقين.

ثم اطلع مجلس الوزراء على الرسالة التي تلقاها حضرة صاحب السمو الأمير من بيتر كوسغروف الحاكم العام لكومنولث استراليا والتي تضمنت الإشادة بالنتائج المثمرة التي أسفرت عنها زيارته الأخيرة للبلاد.

كما اطلع مجلس الوزراء على الرسالة الموجهة لسموه من الأستاذ د. عماد أبو كشك رئيس جامعة القدس بشأن تقرير إنجاز مجمع صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للعلوم الصحية بالجامعة.

ثم استكمل مجلس الوزراء مناقشة ما ورد في التقرير الثاني للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في ضوء عرض تفصيلي قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ووكيل وزارة المالية خليفة حمادة وقياديو وزارة المالية وتضمن العرض شرحا للاجراءات والأنشطة التي قامت بها اللجنة في إطار متابعة تنفيذ وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي حيث عقدت اللجنة 105 اجتماعات منفصلة بفرق العمل وأصحاب المشاريع وتم إنشاء المكتب الفني المساند للجنة ليكون المسؤول عن دعم وتسهيل وتسريع جميع أعمال اللجنة ومتابعة عملية تنفيذ الوثيقة كما تم مواءمة وثيقة الإصلاح وخطة التنمية لضمان اتساق سياسات الخطة الإنمائية الخمسية ووثيقة الإصلاح.

واطلع مجلس الوزراء على توصيات محضر لجنة الشؤون القانونية بشأن مشاريع مراسيم بالموافقة على مذكرة تفاهم في مجال التعاون الشرطي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات المكسيكية المتحدة ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الولايات المكسيكية المتحدة للتعاون الثقافي والفني ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون في المجال الثقافي والفني بين حكومة دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة قطر ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة التفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة قطر وقرر المجلس الموافقة على مشاريع المراسيم ورفعها لحضرة صاحب السمو الأمير تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة.

وتدارس مجلس الوزراء المقترح المقدم من مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب بتبني خطة خمسية للتوظيف مبنية على العرض والطلب حسب حاجة سوق العمل والخطة التنموية للدولة ويهدف المقترح إلى توفير فرص العمل من خلال وضع خريطة للوظائف التي تحتاجها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتكون الدرجة الوظيفية والراتب المخصص لكل تخصص حسب حاجة الدولة من تلك الوظائف ما يستدعي الأمر النظر في التخصصات الحالية في جامعة الكويت والجامعات الخاصة وكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقرر مجلس الوزراء إحالة المقترح لمجلس الخدمة المدنية لدراسته ووضع البرنامج الزمني والتنفيذي للعمل بالمقترح تحقيقا لأهدافه المنشودة.

كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أدان المجلس حادثي الهجوم الانتحاري والتفجير الذي تعرضت له كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية مؤخرا والذي راح ضحيته العديد من الضحايا الأبرياء والمصابين مؤكدا موقف دولة الكويت الثابت في رفض هذه العمليات الإجرامية التي تستهدف سفك دماء الأبرياء والنيل من استقرار الشعوب وأمنها.

أوصت بأن يكون لقناة المجلس وجريدة الدستور دور في التدريب والتعليم والبعثات

الميزانيات تؤكد جدية مجلس الأمة في تلافي ملاحظات ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانيتي الهيئة العامة للشباب ومجلس الأمة للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي :-

رغم إنشاء الهيئة العامة للشباب إلا أنه لا يوجد إلى الآن توجهٍ حكوميٌ جادٍ لتوحيد ما يتعلّق بشؤون الشباب تحت مظلة واحدة بدلا من تناثرها بين الجهات الحكومية ؛ إذ ما تزال وزارة الدولة لشؤون الشباب قائمةٍ كبرنامج في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبميزانية تقدر بضعفي ما قُدر للهيئة ، مع وجود عضو ممثل عن الوزارة في مجلس إدارة الهيئة ، مما يعني استمرار شيوع المسؤولية والتداخل بين الاختصاصات والمناصب وتشابه الأهداف وازدواجية في الصرف المالي.

وأوضحت اللجنة أنه في ظل تبعية هذه الجهات جميعا لوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ؛ فالمفترض أن تُدمج كي يتولى مجلس إدارة الهيئة الذي يترأسه الوزير رَسم السياسة العامة لمشروعات رعاية الشباب على أن تقوم الهيئة بتنفيذها.

ووجهت اللجنة بضرورة التنسيق والمتابعة مع ديوان الخدمة المدنية لاعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة ليكون بمقدورها نقل وتسكين الموظفين من الهيئة العامة للرياضة ، والحرص على أن لا تكون الاعتمادات المالية المخصصة للجان وفرق العمل بديلا عن التوظيف مع التأكد من تِضمِن الهيكل التنظيمي إدارة للتدقيقُ الداخلي تكون تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء.

ولابد من العمل بجدية لاستصدار اللائحة التنفيذية وعدم التباطؤ في إنجازها لتباشر الهيئة مهامها بأسرع ما يمكن ؛

عدنان عبدالصمد

لاسيما أن هناك العديد من المشاريع بانتظارها والتي طال تأخيرها لما يقارب 14 سنة بسبب عدم التركيز على الشباب وقضاياهم بالقدر الكافي لعدم وجود هيئة متفرغة سابقا

أولا : جدية المجلس في تسوية ملاحظاته

وفقا لتقييم ديوان المحاسبة ، فقد سجل على المجلس 16 ملاحظة تم تلافيها جميعا بصورة تامة وفق المتطلبات الرقابية ، كما أن هناك بعض الملاحظات انتفت بانتفاء السنة المالية المنتهية 2015/2014 وتم عكسها على تقدير ميزانية السنة المالية الجديدة ، وقدر الانخفاض فيها بنسبة 11% عن الميزانية السابقة ، وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للميزانية شرحا وافيا لأسس تقدير كل بند في الميزانية بتفاصيلها.

ثانيا : إدارة للتدقيق الداخلي

وبينت الأمانة العامة أنه رغم عدم شمولها بقرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وأن تكون تحت الإشراف المباشر للوزير ؛إلا أن رئيس مجلس الأمة بادر إلى إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي تتبع أعلى سلطة إشرافية لتتولى أعمال التفتيش والتدقيق والمتابعة المالية والإدارية.

ثالثا : قناة المجلس

وخصص لقناة المجلس مبلغ 2،150،000 دينار لمكافآت ورواتب العاملين بها وشراء المعدات اللازمة من إضاءة وكاميرات وتجهيزات كما أنه يتم إعداد وإخراج برامج القناة وفق البرتوكول الموقع مع وزارة الإعلام.

ووجهت اللجنة بأن يتم التقليل من الاعتماد على البرامج المنتجة من قبل الشركات الاعلامية الخاصة وضرورة ترشيد المصروفات المتعلقة بها.

وأوصت اللجنة بأن يكون لقناة المجلس وجريدة الدستور دور في الإعلان عن كافة قضايا التدريب والتعليم والبعثات وغيرها من القضايا المتربطة بالتنمية البشرية ومجانا من خلال تخصيص برنامج اعلامي لتكون مرجعا للباحثين عن العمل.

المرافق: الإبقاء على توزيعة مناطق البلدي

اكد مقرر لجنة المرافق العامة النائب سعود الحريجي انتهاء اللجنة من مناقشة كل التعديلات التي طرحت على قانون البلدية بعد ان تم التصويت على القانون في مداولته الاولى

وقال الحريجي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة ان المرافق رفعت تقريرها النهائي ليكون على جدول اعمال جلسة اليوم الاثنين اذ سيتم التصويت عليه في المداولة الثانية

وكشف الحريجي أن المرافق العامة صوتت على جواز الصلح في مخالفات البناء والابقاء على توزيعة مناطق البلدي انتظارا لجلسة اليوم حيث ستقدم تعديلات نيابية على هذه المادة اثناء مناقشة القانون متوقعا ايضا ان تتقدم الحكومة بتعديلات جديدة على هذا الصعيد.

المالية انتهت من تعديلات قانون المناقصات العامة

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من اعداد تقريرها بشأن التعديلات النيابية المقدمة على قانون المناقصات العامة بعد اقراره في مداولته الاولى بالاخذ ببعضها كتشكيل مجلس ادارة المناقصات العامة والتجديد لثلاثة من اعضائه والتمسك بثاني أقل الاسعار فيما رفضت التعديلات المقدمة بشأن لجنة التظلمات وابقتها كما هي بالقانون السابق بالتبعية لمجلس الوزراء .

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري في تصريح صحافي يوم امس تم الانتهاء من مناقشة التعديلات النيابية المقدمة والبالغ عددها 8 تعديلات على قانون المناقصات العامة في المداولة الاولى لافتا الى انه تم خلال الاجتماع التصويت على بعضها محل التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

جانب من اجتماع اللجنة المالية

واوضح الجبري ان من اهم التعديلات التي تم التصويت عليها بالموافقة ان تكون مدة عمل مجلس ادارة المناقصات العامة 4 اعوام ويجدد لثلاثة من اعضائه السبعة كل عامين وكذلك التعديلات الخاصة بوضع ثاني اقل الاسعار والذي انتهت فيه الى التوافق مع رأي البنك الدولي الرامي الى الترسية على ثاني اقل الاسعار مع ضوابط معينة ومشددة تحول دون الاوامر التغييرية .

وبين الجبري ان اللجنة ارتأت الابقاء على لجنة التظلمات كما هي بالقانون القائم وبتبعيتها لمجلس الوزراء من دون التغيير عليها .

التشريعية توافق على إضافة مادة إلى قانون حقوق الطفل

أعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب أحمد القضيبي عن رفض اللجنة التشريعية خلال اجتماعها امس الإقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين رقمي (15 مكررا و 15 مكررا أ) إلى المرسوم رقم 5 لسنة 1959 بقانون التسجيل العقاري.

وأضاف أن اللجنة وافقت على اقتراح باستبدال البند 3 من المادة 33 من قانون 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.وأحالته إلى اللجنة المختصة.

وقال إن اللجنة وافقت على مقترح إضافة مادة جديدة برقم (55 مكررا) إلى القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل وحماية الأسرة. وأحالته إلى اللجنة المختصة كما رفضت مقترحا آخر في شأن حماية الأسرة.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت مقترحا بتعديل المادة الأولى من القانون (24) لسنة 1966 بشأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم بالمدارس الخاصة وأحالته إلى اللجنة المختصة.

وذكر القضيبي أن اللجنة رفضت مقترح تعديل البند (ج) من المادة (2) من القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة فيما وافقت على مقترح بإضافة مادتين جديدتين برقمي (12 مكررا 12 مكررا أ إلى القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

وأوضح أن اللجنة أقرت مقترحا بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 17 لسنة 1960 في شأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية وأحالته إلى اللجنة.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

أكدوا أنهم سيعدلون القوانين بما يخدم الشباب الكويتي

نواب : تعديلات قانون الصيدلة تنصف الصيادلة وتقضي على الاحتكار

أكد عدد من أعضاء مجلس الأمة ان التعديلات التي اقرها المجلس الاسبوع الماضي على قانون تنظيم مهنة الصيدلة رقم 28 لسنة 1996 تنصف الصيادلة الكويتيين وتمنحهم فرصا استثمارية.

وقال النواب في تصريحات لقسم الصحافة البرلمانية في مجلس الامة ان تلك التعديلات جاءت بالتنسيق مع الصيادلة انفسهم الذين انتظروها لسنوات طويلة.

وشددوا على عزمهم المضي نحو تعديل أي قانون معني بفئة الشباب الكويتي بما يحقق طموحاتهم ويلبي احتياجاتهم ويمكنهم من اداء اعمالهم.

وهنأ مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد الصيادلة بإقرار تعديلات القانون المستحقة والتي انتظروها طويلا ، وقال إن تلك التعديلات تمت بناء على مطالب الصيادلة الكويتيين التي يتوجب على ممثلي الأمة السعي نحو تحقيقها باعتبارها مطالب منطقية لدعم تلك الفئة من الشباب الكويتي.

بدره قال النائب عسكر العنزي انه قدم مقترحا تعديل القانون مع النائب صالح عاشور بعد لقاءات جمعته وعدد من أصحاب مهنة الصيدلة وادراك اهمية تلك المطالب في دعم الصيادلة الكويتيين ورفع الظلم الواقع عليهم.

سعدون حماد

حماد: التعديلات تمت بناء على مطالب الصيادلة

وأضاف ان القانون القديم مر عليه 16 عاما وكان لابد من تعديله ليتناسب مع الوضع الحالي من ناحية تزايد اعداد الخريجين وتنويع الفرص الوظيفية لهم من خلال فتح المجال للعمل بالقطاع الخاص.

وأكد عسكر ان تفعيل القانون ببنوده المعدلة سيقضي على احتكار الشركات ويدعم الشباب الكويتي ويوفر لهم بيئة مناسبة للعمل وخدمة البلد في هذا التخصص كما أنه منح

عسكر العنزي

عسكر: القانون القديم مر عليه أكثر من 16 عاما وتعديله ضرورة

الصيدليات القائمة فرصة عام كامل لتعديل اوضاعها بما يتناسب مع القانون الجديد.

وشدد على استمرار دعم مجلس الأمة للشباب الكويتي من خلال التركيز على القوانين التي تهمهم بشكل خاص وتهم المواطن الكويتي بشكل عام وكذلك القوانين التي تحافظ على المكتسبات الشعبية.

من جهته أكد النائب د. محمد الحويلة حرص مجلس الأمة على تعديل كافة القوانين القديمة التي

د. محمد الحويلة

الحويلة: القانون عالج أوجه القصور التنظيمية لمهنة الصيدلة

تحتاج إلى ذلك لاسيما القوانين المتعلقة بدعم الشباب وتوفير البيئة المناسبة لإطلاق ابداعاتهم في كافة التخصصات.

وبارك الحويلة للصيادلة انجاز القانون معتبرا انه مهم ونوعي يعالج أوجه القصور التنظيمية لمهنة الصيدلة ويدعم الصيادلة الكويتيين ويفتح المجال أمام الشباب الراغبين في هذا التخصص من خلال توفير مظلة قانونية تحمي حقوقهم وتشجعهم.

فيصل الشايع

الشايع: التعديلات راعت أصحاب الشركات القديمة وأزالت المعوقات

وقال إن القانون سيحقق الاستقرار لأصحاب تلك المهنة وهو عامل مهم لأي تخصص فني حتى يتمكن أهل الاختصاص من العمل بأريحية تدعم الانجاز والابداع في العمل.

بدوره قال النائب فيصل الشايع ان أعضاء المجلس ابدوا رغبة كبيرة في إقرار هذا القانون قبل فض دور الانعقاد الحالي نظرا لما تنص عليه تعديلاته من أمور جوهرية تمنح الصيدلي الكويتي فرصة للعمل في مجاله وإزالة كافة المعوقات القانونية.

وأضاف الشايع إن المجلس حرص على إقرار التعديلات التي توفر علاجا حقيقيا لبعض الجوانب السلبية في القانون القديم وراعى أصحاب الشركات القديمة العاملة قبل إقرار قانون تنظيم مهنة الصيدلة عام 1998 تقديرا لدورها.

وأكد ان المجلس الحالي وضع قضايا الشباب ضمن أولوياته منذ بداية الفصل التشريعي وعمل على دعمهم من خلال تعديل التشريعات المعوقة وسن تشريعات جديدة.

ولفت الشايع الى عقد اجتماعات سابقة مع أصحاب المشروعات الصغيرة بهدف التعرف على مشاكلهم والتعاون مع الحكومة لإزالة المعوقات التي تعترضهم.

يذكر ان مجلس الامة اقر تعديلات على قانون رقم 25 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة باغلبية 51 صوتا من اصل 52 صوتا حضروا التصويت.

وجاءت تلك التعديلات بناء على مطالب الصيادلة الكويتيين التي استمرت اكثر من عشر سنوات من اجل انصاف الصيدلي الكويتي ومواجهة المستجدات في مهنة الصيدلة.

الدويسان يسأل عن فقدان أختام وسم المصوغات من إدارة المعادن الثمينة

تقدم النائب فيصل الدويسان بسؤال برلماني الى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي بشأن فقدان بعض اختام وسم المصوغات من إدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة.

واستفسر الدويسان عن قيام الوزارة بالتحقيق في الامر بشكل قانوني مطالبا بمعرفة نتائج التحقيق والأطراف المعنية بالواقعة متسائلا اذا كان تم تحويلها الى النيابة العامة ام مازالت تخضع الى التحقيقات في الشؤون القانونية لوزارة التجارة.

وجاء في نص السؤال: في يوم 2015/11/19 ارسل مراقب الشؤون الفنية شكوى الى مدير ادارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة بشأن فقدان بعض اختام وسم المصوغات حيث تضمنت شكواه الافادة بفقدان عدد 2 ختم بلاتين من عهدة رئيس قسم وسم المصوغات من اجمالي 1600 ختم لذا نرجو افادتنا بالتالي.

هل شكلت الوزارة لجنة من الشؤون القانونية للتحقيق في الامر؟ ومنذ متى بدأ التحقيق؟ وهل تم استدعاء كافة الاطراف المعنيين بالواقعة للإدلاء بشهاداتهم في التحقيق ام لا؟ وما النتائج النهائية للتحقيق؟ وهل ثبت بالفعل واقعة اختفاء اختام ام لا؟ وهل تم تحويل التحقيق الى النيابة العامة ام لا؟ اذا كانت الاجابة بـ«لا» فما اسباب التأخير؟

فيصل الدويسان

اللجنة وافقت على الحساب الختامي والميزانية ولاحظت الجدية في تسوية الملاحظات

الميزانيات: 23 مليون دينار ميزانية بيت الزكاة في السنة المالية 2017/2016

أنجزت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في تقريرها الحادي عشر:

1 - مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لبيت الزكاة للسنة المالية 2015/2014.

2 - تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

3 - تقرير متابعة توصيات تقييم كفاءة وفاعلية النشاط الاستثماري لبيت الزكاة الصادر عن ديوان المحاسبة.

4 - تقارير وحدات الرقابة المالية عما أسفرت عنه الرقابة المسبقة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة عن النصف الاول من السنة المالية 2016/2015.

5 - مشروع القانون بربط ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2017/2016.

وقد وافقت اللجنة على الحساب الختامي والميزانية لبيت الزكاة وشددت اللجنة على ضرورة تعديل ميزانية بيت الزكاة من ميزانية مستقلة الى ميزانية ملحقة لعدم تطابق وصف الميزانية المستقلة عليه لأنه لا يباشر نشاطا اقتصاديا ولا يغلب عليه الاعتبارات التجارية.

كما ان استقلالية اي جهة ماليا وإداريا تكفل من خلال قانون انشائها وليس عبر نوع الميزانية.

لقطة من إحدى الجلسات

وقالت اللجنة إن بيت الزكاة جاد الى حد ما في تسوية ملاحظاته عقب التعهد الحكومي للموافقة على ميزانيته في دور الانعقاد السابق ولاحظت ان ادارة التدقيق الداخلي فعالة جدا لكن يجب الحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وقد سجل جهاز المراقبين الماليين 40 ملاحظة على تنفيذ ميزانية بيت الزكاة.

وقد لاحظت اللجنة ان هناك اختلالا واضحا في باب المرتبات ومن امثلة ذلك:

1 - تقاضي موظفين مزايا مالية لبعض الكوادر الوظيفية والعلاوات التشجيعية من دون ان يعملوا في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية.

2 - توسع بيت الزكاة في تشكيل لجان وفرق العمل وصلت الى 100 لجنة وتلك اللجان تنبثق منها لجان اخرى.

3 - هناك عدد من الوظائف يتم الندب عليها رغم انها غير مدرجة اساسا في الهيكل التنظيمي وبعضها درجات عليا (مراقبين ورؤساء اقسام).

4 - وجود خلل واضح بشأن صرف مخصصات المهمات الرسمية والدورات التدريبية ومكافآت تشجيعية مالية وعينية.

وقد لاحظ ديوان المحاسبة عدة ملاحظات على الحساب الختامي منها:

- تحقيق وفر في البابين الثالث والرابع من ميزانية البيت عن السنة المالية 2015/2014:

- استمرار عدم التزام البيت بتطبيق تعميمي وزارة المالية رقمي (5) لسنة 2005 و (2) لسنة 2007 بشأن أملاك الدولة العقارية.

- تكبد البيت أعباء مالية اضافية نتيجة عدم تنفيذ بعض اعماله من خلال الشركات المختصة مباشرة وتنفيذها عبر وسطاء.

- عدم التزام البيت ببعض احكام مواد قانون انشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته.

- التراجع الملحوظ في ايرادات البيت وارتفاع مصروفاته وتضخمها.

- عدم الانتهاء من أعمال انشاء وانجاز وصيانة عدد 5 مراكز ايرادية على الرغم من انتهاء فترة تنفيذها التعاقدية منذ فترة طويلة.

- تكبد البيت خسائر كبيرة بلغت نحو 1.705 مليون دينار كويتي جراء تخفيض رأسمال بعض استثماراته في بعض الشركات.

- التأخر في المطالبة بمستحقات البيت والنتائج المترتبة على ذلك.

- توسع البيت في انشاء وتشكيل لجان وفرق العمل.

- صرف مكافآت وبدلات ورواتب على ميزانية الزكاة والخيرات على الرغم من تخصيص بنود لها في الميزانية العامة وبلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 190.155 دينارا كويتيا.

توسع بيت الزكاة في تشكيل لجنة وفرق عمل وصلت الى 100 لجنة

اللجنة لاحظت اختلالا واضحا في باب المرتبات

- عدم وجود ضوابط وشروط لا ستحقاق مكافأة اعضاء الهيئة الشرعية.

- صرف مكافأة المؤهل العلمي لبعض موظفي البيت من حملة شهادة الماجستير بالمخالفة للمادة رقم 2 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2010 أورد الديوان بيانا بذلك.

قرار اللجنة

أولا: قرار اللجنة بشأن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014:

بعد المناقشة وتبادل الآراء واستنادا الى القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن اجراءات اصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية والقانون المعدل له رقم 8 لسنة 2015 انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى فصل البيانات المالية لبيت الزكاة والموافقة عليها، وفيما يلي البيانات المالية:

أولا: الإيرادات

وبلغت الايرادات الاجمالية مبلغ 209.409.600 د.ك (مائتين وتسعة آلاف وأربعمائة وتسعة دنانير وستمائة فلس فقط لا غير).

التتمة ص07

نص القانون بربط ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2017/2016

مادة أولى: تقدر الايرادات بميزانية بيت الزكاة المالية 2017/2016 بمبلغ 114.000 د.ك (مئة واربعة عشر الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: تقدر المصروفات بميزانية بيت الزكاة للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 23,609,000 د.ك (ثلاثة وعشرين مليونا وستمئة وتسعة آلاف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) للسنة المالية 2017/2016 لميزانية بيت الزكاة بمبلغ 23,495,000 د. ك (ثلاثة وعشرين مليونا واربعمئة وخمسة وتسعين الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ج المرفق بهذا القانون.

مادة رابعة: يخصص لبيت الزكاة مبلغ 1,500,000 د. ك (مليون وخمسمئة الف دينار فقط لا غير) اعانة سنوية من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) للسنة المالية 2017/2016.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به أعتبارا من اول ابريل 2016.

نص قانون اعتماد الحساب الختامي لبيت الزكاة في 2015/2014

مادة أولى: بلغ اجمالي الايرادات في الحساب الختامي لبيت الزكاة للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 209,409,600 د.ك (مئتين وتسعة آلاف واربعمئة وتسعة دنانير وستمئة فلس فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: بلغ اجمالي المصروفات في الحساب الختامي لبيت الزكاة للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 18,742,071/104 د. ك (ثمانية عشر مليونا وسبعمئة واثنين واربعين الفا وواحد وسبعين دينارا ومئة واربعة فلوس فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: بلغ التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) للحساب الختامي لبيت الزكاة مبلغ 18,532,661/504 د. ك (ثمانية عشر مليونا وخمسمئة واثنين وثلاثين الفا وستمئة وواحد وستين دينارا وخمسمئة واربعة فلوس فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد في الجدول حرف ج المرفق بهذا القانون.

مادة رابعة: خصص لبيت الزكاة مبلغ 1,500,000 د. ك (مليون وخمسمئة الف دينار فقط لا غير) اعانة سنوية من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) للسنة المالية 2015/2014.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

عدد من الوظائف يتم الندب عليها رغم أنها غير مدرجة في الهيكل التنظيمي

ضرورة تعديل ميزانية بيت الزكاة من ميزانية مستقلة إلى ملحقة

تتمة المنشور ص 06

ثانيا: المصروفات

وبلغت المصروفات الاجمالي مبلغ 18.742.071.104 دك (ثمانية عشر مليونا وسبعمائة واثنين واربعين الفا وواحد وسبعين دينارا ومائة واربعة فلوس فقط لا غير).

- الباب الأول: المرتبات

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 14.558.100.114 دك (اربعة عشر مليونا وخمسمائة وثمانية وخمسين الفا ومائة دينار ومائة واربعة عشر فلسا فقط لا غير).

- الباب الثاني: المصروفات العامة

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 3.803.827.282 دك (ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة الاف وثمانمائة وسبعة وعشرين دينارا ومئتين واثنين وثمانين فلسا فقط لا غير).

- الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 379.693.708 دك (ثلاثمائة وتسعة وسبعين الفا وستمائة وثلاثة وتسعين دينارا وسبعمائة وثمانية فلوس فقط لا غير).

- الباب الرابع: المشاريع الإنشائية

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 450/000 دك (اربعمائة وخمسين دينارا فقط لا غير.

- ثالثا: التمويل الحكومي

بلغت زيادة المصروفات عن الايرادات مبلغ 18.532.661.504 دك (ثمانية عشر مليونا وخمسمائة واثنين وثلاثين الفا وستمائة وواحد وستين دينارا وخمسمائة واربعة فلوس فقط لا غير) وتغطي من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - الحسابات العامة - وزارة المالية للسنة المالية 2015/2014.

- رابعا: معونة بيت الزكاة

خصص لبيت الزكاة مبلغ 1.500.000 دك (مليون وخمسمائة الف دينار فقط لا غير) إعانة سنوية من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) للسنة المالية 2015/2014.

مبنى بيت الزكاة

ثانيا: قرار اللجنة بشأن ميزانية السنة المالية 2017/2016

1- بعد المناقشة وتبادل الآراء واستنادا الى القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن اجراءات اصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية والقانون المعدل له رقم 8 لسنة 2015 انتهت اللجنة باجماع اراء اعضائها الحاضرين الى فصل البيانات المالية لبيت الزكاة والموافقة عليها بعد التعديل.

2- يقوم بيت الزكاة بالرد كتابيا على ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد المقبل وفقا للنموذج المرفق في التقرير وارساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي وفيما يلي تقديرات الميزانية بعد التعديل للسنة المالية 2017/2016.

- أولا: الايرادات

تقدر الايرادات الاجمالية بمبلغ 114.000 دك (مائة واربعة عشر الف دينار فقط لا غير.

- ثانيا: المصروفات

تقدر المصروفات الاجمالية بمبلغ 23.609.000 دك (ثلاثة وعشرين مليونا وستمائة وتسعة آلاف دينار فقط لا غير).

الباب الأول: المرتبات

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 17.348.500 دك (سبعة عشر مليونا وثلاثمائة وثمانية واربعين الفا وخمسمائة دينار فقط لا غير).

الباب الثاني: المصروفات العامة

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 4.235.500 دك (سبعة عشر مليونا وثلاثمائة وثمانية واربعين الفا وخمسمائة دينار فقط لا غير)

الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 361.000 دك (ثلاثمائة وواحد وستين الف دينار فقط لا غير).

الباب الرابع: المشاريع الانشائية:

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 1.664.000 دك (مليون وستمائة واربعة وستين الف دينار فقط لا غير).

ثالثا التمويل الحكومي:

تقدر زيادة المصروفات عن الايرادات بمبلغ 23.495.000 دك (ثلاثة وعشرين مليونا واربعمائة وخمسة وتسعين الف دينار فقط لا غير) وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - الحسابات العامة وزارة المالية للسنة المالية 2017/2016.

رابعا: الإعانة السنوية

يخصص لبيت الزكاة مبلغ 1.500.000 دك (مليون وخمسمائة الف دينار فقط لا غير) إعانة سنوية من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية «وزارة المالية - الحسابات العامة» للسنة المالية 2017/2016.

11 توصية على بيت الزكاة

الحادي عشر: التوصيات

1 - استمرار التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على بيت الزكاة في التقارير الرقابية وايجاد اليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

2 - التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي والحاق تبعيتها بأعلى سلطة اشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

3 - ضرورة قيام مجلس ادارة بيت الزكاة بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

4 - العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

5 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى بيت الزكاة لضبط شؤون التوظف لديه وفقا للقرارات المنظمة لذلك خاصة ان بيت الزكاة يعاني اختلالا واضحا في باب المرتبات واعتماد اللوائح المعمول بها لدى بيت الزكاة من مجلس الخدمة المدنية والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة فيما يتعلق بتقاضي موظفين لمزايا مالية لبعض الكوادر الوظيفية والعلاوات التشجيعية دون ان يعملوا في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية وضبط اللجان وفرق العمل وعدم الندب في وظائف غير مدرجة اساسا في الهيكل التنظيمي.

6 - تنسيق بيت الزكاة مع وزارة المالية لحصر كافة المصروفات التي يجب ان تحول من ميزانية الزكاة والخيرات الى الميزانية الادارية الممولة من قبل الدولة بشكل نهائي وكامل في حال رأى بيت الزكاة ضرورة الاستعانة بعمالة موقتة فانه يجب ادراج التكلفة الخاصة بهذه الفترة فقط واما الاستعانة بعمالة بشكل مستدام فان ذلك يجب ان يكون وفقا للقوانين والقرارات المنظمة مع اخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية في جميع الاحوال سواء كانت الاستعانة مؤقتة ام مستدامة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

7 - ضرورة تحميل تكلفة توزيع اموال الزكاة وغيرها من المصاريف الادارية المتعلقة بها على الميزانية التي تمولها الدولة وليس على المتبرعين وان تذهب تبرعاتهم بالكامل الى مقاصدها الشرعية والخيرية دون نقصان خاصة وان بيت الزكاة يتلقى معونة من الدولة تقدر بـ 1.5 مليون دينار لهذا العرض وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

8 - بذل المزيد من الجهود في البحث والتحري عن مستحقي الزكاة والمساعدات الخيرية من الفقراء والمساكين واستخدام الفوائض الناتجة عن معونة الدولة والبالغة 13 مليون دينار لصرفها على المستحقين بدلا من استثمارها.

9 - الالتزام بالمشاريع المدرجة ضمن ميزانية بيت الزكاة وتنفيذها وفقا للجدول الزمني للمشروع ودراسة معوقات تنفيذها والعمل على اتخاذ الاجراءات المناسبة لتذليلها وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

10 - يجب اعطاء الأولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الجهة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام والمساهمة في ابراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

11 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.

12 - مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

الثاني عشر: قرار اللجنة

1 - موافقة اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين على كل من الحساب الختامي لبيت الزكاة وميزانيته بعد التعديل.

2 - يقوم بيت الزكاة بالرد كتابيا على ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد المقبل وفقا للنموذج المرفق في التقرير وارساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي.

المصروفات بلغت 50 مليونا والإيرادات 70 مليونا

الميزانيات توافق على الحساب الختامي وميزانية بنك الكويت المركزي

انجزت لجنة الميزانيات التقرير الخامس بشأن:

1 - مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2015/2014.

2 - تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

3 - تقارير وحدات الرقابة المالية عما اسفرت عنه الرقابة المسبقة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة عن النصف الأول من السنة المالية 2016/2015.

4 - مشروع القانون بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2016.

وقدرت الايرادات في الحساب الختامي 2015/2014 بمبلغ 89,325,513 دينارا فيما قدرت المصروفات بمبلغ 59,279,251 وقدرت الايرادات في الميزانية بمبلغ 70,85,000 د. ك فيما قدرت المصروفات بمبلغ 50,834,000 د.ك.

وعليه سيبلغ الاحتياطي العام للبنك بعد اقرار الحساب الختامي مبلغ 325,046,262 د. ك (ثلاثمئة وخمسة وعشرين مليونا وستة واربعين الفا ومئتين واثنين وستين دينارا).

وتعرف السياسة النقدية على انها الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لتنظيم السيولة المالية لضبط معدلات التضخم وسعر الفائدة.

وتبلغ تكلفة السياسة النقدية 60 مليون دينار وتدرج في ميزانية وزارة المالية.

ولاحظت اللجنة ان البنك جاد في تسوية الملاحظات المسجلة عليه ولا تتبع ادارة التدقيق الداخلي اعلى سلطة اشرافية في البنك بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء وتعتبر الادارة فعالة.

كما لاحظت بطء البنك في شغل شواغره الوظيفية ويبلغ عددها في الميزانية الجديدة 38 وظيفة شاغرة كما اوصت بضرورة اعادة النظر في اعداد المتقدمين للبرنامج التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الخريجين الجدد من الكويتيين للعمل في القطاع المصرفي والتوسع فيه حيث ان المدرج حاليا لبرنامج الخريجين هو 50 الف دينار لـ 3 خريجين لكل بنك محلي مساهم بموجب توصية مجلس ادارة معهد الدراسات المصرفية بهذا الشأن.

ويعرف الدين العام بـ(الاموال التي تقترضها الحكومة اما لسد عجز او سحب سيولة فائضة).

ويعتبر القانون رقم 50 لسنة 1987وتعديلاته هو القانون المنظم لعملية الدين العام في الكويت.

ويتولى البنك المركزي اصدار ادوات الدين العام نيابة عن الحكومة (وزارة المالية) وبلغ مستوى الدين العام 1,587,300,000 د. ك (مليارا وخمسمئة وسبعة وثمانين مليونا وثلاثمئة الف دينار فقط لا غير).

عبدالصمد والحويلة خلال اجتماع لجنة الميزانيات أمس

قرار اللجنة

أولا: قرار اللجنة بشأن الحساب الختامي للسنة المالي 2015/2014

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي وفيما يلي البيانات المالية:

أولا: الايرادات

بلغت الايرادات الاجمالية مبلغ 89,325,513/741 د. ك (تسعة وثمانين مليونا وثلاثمئة وخمسة وعشرين الفا وخمسمئة وثلاثة عشر دينارا وسبعمئة وواحد واربعين فلسا فقط لا غير).

ثانيا: المصروفات

بلغت المصروفات الاجمالية مبلغ 59,279,251/598 د. ك (تسعة وخمسين مليونا ومئتين وتسعة وسبعين الفا ومئتين وواحد وخمسين دينارا وخمسمئة وثمانية وتسعين فلسا فقط لا غير).

موزعة حسب الابواب على النحو الآتي:

- الباب الأول: المرتبات

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 30,252,954/082 د. ك (ثلاثين مليونا ومئتين واثنين وخمسين الفا وتسعمئة واربعة وخمسين دينارا واثنين وثمانين فلسا فقط لا غير).

الباب الثاني: المصروفات العامة

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 11,821,499/344 د. ك (احد عشر مليونا وثمانمئة وواحد وعشرين الفا واربعمئة وتسعة وتسعين دينارا وثلاثمئة واربعة واربعين فلسا فقط لا غير).

الباب الثالث: المشاريع الانشائية

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 17,204,798/172 د. ك (سبعة عشر مليونا ومئتين واربعة آلاف وسبعمئة وثمانية وتسعين دينارا ومئة واثنين وسبعين فلسا فقط لا غير).

ثالثا: نتائج الأعمال

يضاف صافي الربح الناتج عن زيادة الايرادات عن المصروفات والبالغ مقداره 30,046,262/143 د. ك (ثلاثين مليونا وستة واربعين الفا ومئتين واثنين وستين دينارا ومئة وثلاثة واربعين فلسا فقط لا غير) الى صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي.

التتمة ص09

11 توصية لبنك الكويت المركزي

1 - استمرار التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على البنك في التقارير الرقابية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

2 - تعديل تبعية ادارة التدقيق الداخلي لتتبع اعلى سلطة إشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011.

3 - تنفيذ تأثيث مشروع مبنى البنك الجديد وفقا للجداول الزمنية مع ضبط تكاليفه.

4 - إعادة النظر في لوائح قبول المتقدمين للعمل لدى البنك مع التخفيف من شروط القبول لإتاحة الفرصة أمام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالعمل لديه ومراعاة ألا يتسحوذ عنصر المقابلة الشخصية على اكثر من 10% من معايير القبول للمتقدمين لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

5 - الأخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة ان هناك شركات شاب تنفيذها لعقود حكومية سابقة اوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية مما يتطلب استبعادها تلافيا لتكرار تلك المخالفات.

6 - إعداد البنك لـ (قائمة سوداء) بالشركات والمقاولين الذين يثبت تعثرهم في انجاز مشاريع البنك وتزويدها للجنة المناقصات المركزية كي لا تسند اليهم اعمال اخرى مستقبلا بالاضافة الى اعتماد آليات معينة تضمن حق البنك في فسخ عقوده مع من يثبت تعثره اثناء التنفيذ والرجوع عليه بكافة الاجراءات القانونية حفظا لحق الجهة والمال العام.

7 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة البنك في طباعة اي مطبوعات خاصة به وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

8 - يجب إعطاء الاولوية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لأي ابحاث او استشارات او دراسات يرغب البنك في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام والمساهمة في إبراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

9 - تكريس البنك لدعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني في مجال السياسة النقدية والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة والحرص على اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتوفير التغطية القانونية لممارسات البنك في إصدار أدوات الدين العام وفق القانون رقم 50 سنة 1987 والقوانين المعدلة له بشأن الإذن للحكومة بعقد قرض عام خاصة وأن هذا القانون سينتهي العمل به في سبتمبر 2017.

10 - إعادة النظر في أعداد المتقدمين للبرنامج التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الخريجين الجدد من الكويتيين للعمل في القطاع المصرفي والتوسع فيه خاصة ان الاهتمام بالبرامج التدريبية يسهم في إثراء سوق العمل سواء في القطاع العام او الخاص وكذلك اهتمام البنك بإطلاق دورات تدريبية تخصصية في المجال المالي والمصرفي سواء للعاملين لدى بنك الكويت المركزي او لغير العاملين فيه وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

11 - مبادرة البنك في اقتراح أي تعديلات تشريعية تعرقل اعماله ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة إدارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

تاسعا - قرار اللجنة:

1 - موافقة اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين على كل من الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي وميزانيته (بعد التعديل).

2 - يقوم البنك بالرد كتابيا على ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد المقبل وفقا للنموذج المرفق في التقرير وإرساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي.

تعديل تبعية إدارة التدقيق الداخلي لتتبع أعلى سلطة إشرافية

تنفيذ تأثيث مشروع مبنى البنك الجديد وفقا للجداول الزمنية مع ضبط تكاليفه

نص القانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للبنك المركزي عن سنة 2015/2014

بنك الكويت المركزي

مادة اولى: يعتمد الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2015/2014 وفقا لما يلي:

أ - بلغت الايرادات 89.325.513/741د ك (تسعة وثمانين مليونا وثلاثمائة وخمسة وعشرين الفا وخمسمائة وواحد وثلاثة عشر دينارا وسبعمائة وواحد وأربعين فلسا فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون.

ب - بلغت المصروفات 59.279.251/598 د ك (تسعة وخمسين مليونا ومائتين وتسعة وسبعين الفا ومائتين وواحد وخمسين دينارا وخمسمائة وثمانية وتسعين فلسا فقط لا غير) وذلك حسبما هو واردة بالجدول حرف ب) المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: يضاف صافي الربح 30.346.262/143 د ك (ثلاثين مليونا وستة وأربعين الفا ومائتين واثنين وستين دينارا ومائة وثلاثة واربعين فلسا فقط لا غير) ويضاف الى الاحتياطي العام للبنك وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نص القانون بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2016

مادة اولى: تقدر الايرادات بميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 70.085.000 د ك (سبعين مليونا وخمسة وثمانين الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: تقدر المصروفات بميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 50.834.000 د ك (خمسين مليونا وثمانمائة واربعة وثلاثين الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: يضاف صافي الربح الناتج من زيادة الايرادات على المصروفات والبالغ 19.251.000 د ك (تسعة عشر مليونا ومائتين وواحد وخمسين الف دينار فقط لا غير) الى الاحتياطي العام للبنك وذلك إعمالا لنص المادة (17) من القانون 32 لسنة 1968 وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانو.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول ابريل 2016.

تتمة المنشور ص08

- ثانيا: قرار اللجنة بشأن ميزانية السنة المالية 2017/2016

1 - بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على مشروع ميزانية بنك الكويت المركزي بعد التعديل.

2 - يقوم البنك بالرد كتابيا على ما انقذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد القادم وفقا للنموذج المرفق في التقرير وارساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي وفيما يلي تقديرات الميزانية بعد التعديل للسنة المالية 2017/2016:

أولا: الايرادات

تقدر الايرادات الاجمالية بمبلغ 70,085,000 د. ك (سبعين مليونا وخمسة وثمانين الف دينار فقط لا غير).

ثانيا: المصروفات

تقدر المصروفات الاجمالية بمبلغ 50,834,000 د. ك (خمسين مليونا وثمانمئة واربعة وثلاثين الف دينار فقط لا غير).

الباب الاول: المرتبات

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 31,420,000 د. ك (واحد وثلاثين مليونا واربعمئة وعشرين الف دينار فقط لا غير).

الباب الثاني: المصروفات العامة

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 12,414,000 د. ك (اثني عشر مليونا واربعمئة واربعة عشر الف دينار فقط لا غير).

الباب الثالث: المشاريع الانشائية

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 7,000,0000 د. ك (سبعة ملايين دينار فقط لا غير).

ثالثا: نتائج الأعمال

يضاف صافي الربح الناتج من زيادة الايرادات عن المصروفات والبالغ 19,251,000 د. ك (تسعة عشر مليونا ومئتين وواحد وخمسين الف دينار فقط لا غير) الى الاحتياطي العام للبنك.

ملاحظات ديوان المحاسبة

لاحظ الديوان عدة ملاحظات نوردها فيما يلي:

- بلغت الزيادة في الايرادات الفعلية 27,548,514 دينارا كويتيا وبنسبة 44,6 % من الايرادات التقديرية.

- بلغ الوفر المصروفات الفعلية 20,328,248 دينارا كويتيا وبنسبة 25,5 % من المصروفات التقديرية.

- عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه المتسببين في خسارة البنك لمبلغ 568000 دينار كويتي تقريبا تمثل التعويض المدفوع لاحدى الشركات:

حصلت احدى الشركات على حكم تنفيذي نهائي وواجب النفاذ في الدعوى رقم (2011/4385) لصالحها بقيمة 484 الف دينار كويتي تقريبا والزم البنك بدفع قيمة المصاريف والبالغة حوالي 84 الف دينار كويتي ليصبح اجمالي المبلغ 568,000 دينار كويتي تقريبا (وفق الاشعار المؤرخ 2014/9/25) وذلك في القضية التي رفعتها الشركة ضده بسبب تداخل تدعيمات مبنى البنك مع حدود العائق وذلك بعد ان تضمن تقرير ادارة الخبراء ان مقاول مشروع البنك هو السبب في تعطيل تنفيذ المشروع واستأنفت الشركة الحكم مطالبة بتعويضها 6 ملايين دينار كويتي بعد تقديمها دراسة عن اجمالي الخسائر التي ترتبت على التأخر في المشروع لاسيما ان المحكمة لم تستطع حصر الاضرار من الحكم الأول.

وبالرغم من علم البنك بالقضية المرفوعة ضده الا انه لم يدرج اي اعتمادات او عمل مخصص لمقابلة الاحكام التي تصدر لصالح المدعى كما ان تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 لم يشر الى ذلك ضمن الايضاحات المرفقة مع الميزانية التجارية المعتمدة بالمخالفة للمادة رقم 50 من القانون رقم 32 لسنة 1968 باشناء بنك الكويت المركزي.

ولم تتبين الاجراءات التي قام بها البنك لتنفيذ موافقة المحافظ المؤرخة 2014/9/22 بالرجوع على كل من المقاول القائم بأعمال الحفر والتدعيم بمشروع مبنى البنك الجديد والمقاول الرئيسي والاستشاري المشرف على الأعمال من قبل البنك المركزي بما قضي به من مبالغ نقدية سددها البنك.

وطلب الديوان سرعة اتخاذ ما يلزم تجاه الاطراف سالفة الذكر لاسترداد ما تحمله البنك.

صرف بعض المبالغ الضخمة من بند المصروفات النثرية بالمخالفة للقواعد والنظم المنظمة للصرف منها:

قام البنك بصرف مبالغ ضخمة من بند المصروفات النثرية على النحو التالي:

- صرف مبلغ 460.300 دينار كويتي قيمة تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم (2011/4385) بتاريخ 2013/11/20 لصالح احدى الشركات.

- صرف مبلغ 519.246 دينارا كويتيا لإحدى الشركات كدفعة تحت الحساب عن الدعوى رقم (2010/960) استئناف اداري/2 عن القضية المرفوعة من الشركة المذكورة عن طلبها التعويض الجابر للأضرار التي لحقت بها من جراء قرار البنك بالامتناع عن شراء مديونيته على الرغم من قيام البنك بتعلية مبلغ 520.000 دينار كويتي لحساب دائنون متفرقون/ مديونيات (مصروفات مستحقة غير مدفوعة) في السنوات المالية السابقة وادى هذا التصرف الى اقفال هذا المبلغ في حساب الايرادات الاخرى مما ادى الى تضخمها بنسبة كبيرة للسنة المالية 2015/2014.

- عدم شغل كامل الدرجات المعتمدة في هيكل الوظائف للسنة المالية 2015/2014 حيث بلغ عدد الوظائف المعتمدة (1133) وظيفة تم شغل (954) وظيفة بفارق قدره (179) وظيفة شاغرة وبنسبة 16% من اجمالي عدد الوظائف المعتمدة.

- عدم مراعاة الدقة في إعداد تقديرات بعض بنود الميزانية حيث تبين وجود انحرافات في بعض بنود المصروفات الفعلية مقارنة بتقديراتها الواردة بالقانون رقم (95) لسنة 2014 بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2015/2014 وتراوحت نسبتها ما بين 46% واورد الديوان بيانا يوضح ذلك.

اللجنة وافقت على الميزانية والحساب الختامي ولاحظت عدم الانتهاء من إعداد لائحة شؤون الموظفين الجديدة

الميزانيات: 352 مليون دينار ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية

أنجزت لجنة الميزانيات التقرير السادس بشأن:

1 - مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2015/2014.

2 - تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

3 - تقرير متابعة توصيات تقييم كفاءة وفعالية أداء المؤسسة العامة للرعاية السكنية الصادر عن ديوان المحاسبة.

4 - تقارير وحدات الرقابة المالية عما أسفرت عنه الرقابة المسبقة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة عن النصف الاول من السنة المالية 2016/2015.

5 - مشروع القانون بربط ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية المالية 2017/2016.

وقدرت الايرادات في الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014 بمبلغ 54.805.353 مليون دك في حين بلغت المصروفات 389.866.749 مليون دك أما بالنسبة للميزانية فقدرت الايرادات بمبلغ 2.410.000 وقدرت المصروفات بمبلغ 352.357.000 دك.

وتمول وزارة المالية العجز المالي في ميزانية المؤسسة لأن مصروفاتها أكثر من ايراداتها التي تحققها وتعتبر المؤسسة جادة الى حد ما في تسوية ملاحظاتها ورغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية إلا أنها غير فعالة.

وقد سجل جهاز المراقبين الماليين 152 ملاحظة على تنفيذ ميزانية المؤسسة وتجدر الاشارة الى ان الاستمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة وللمؤسسة العامة للرعاية السكنية 45 مشروعا وهناك 11 مشروعا فقط ذات نسب انجاز جيدة وتتجاوز الـ50%. وبشكل عام تقدر التكلفة الكلية لمشاريع الرعاية السكنية نحو 4 مليارات دينار ولم يصرف منها إلا 16%.

ورغم نجاح المؤسسة العامة للرعاية السكنية في توزيع الوحدات السكنية حسب الجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس الامة والمقدرة بـ 12 الف وحدة سكنية سنويا وإن كان التوزيع على المخطط الا انه شاب ذلك عدة مآخذ وهي:

1 - توقع عقود البنية التحتية بالتزامن مع المخطط لمدة سنتين ويشوب هذه العقود الكثير من الملاحظات والمخالفات من قبل ديوان المحاسبة اثناء التنفيذ.

مبنى المؤسسة العامة للرعاية السكنية

2 - سوء تنفيذ بعض المرافق العمومية مما ادى الى انهيارات في مباني المشاريع الانشائية الجديدة وهي ما زالت قيد الانشاء.

3 - سوء في جودة عمل بعض المشاريع الانشائية الجديدة التي نفذتها المؤسسة مؤخرا لدرجة اثرت على صلاحية استخدامها مما جعل هذه القضية قضية رأي عام وشكل الوزير على إثرها لجنة تحقيق في هذا الموضوع.

4 - سوء ادارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية سواء من ناحية إعداد مستندات ومواصفات العمل المطلوب من المتعهدين او الرقابة والاشراف على تنفيذ الاعمال المطلوبة منهم بالشكل الصحيح.

5 - قبول المؤسسة بمخططات غير آمنة انشائيا من احد المكاتب الاستشارية واستخدامها في مشاريع عدة.

وقد لاحظت اللجنة عدة ملاحظات اخرى على أداء تنفيذ المؤسسة للميزانية وهي:

1 - عدم انتهاء المؤسسة من إعداد لائحة شؤون الموظفين الجديدة رغم تأكيدهم في دور الانعقاد السابق انها في طور الإعداد والاعتماد من مجلس ادارة المؤسسة إلا انه لم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه.

2 - ضعف نظم الربط والرقابة على أداء بعض الادارات مما ادى الى تعد بعض الموظفين على المال العام من خلال صرف بدل ايجار لهم.

3 - عدم انجاز مشروع الميكنة والربط الآلي لخدمات المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع الجهات الحكومية.

4 - ما زالت المؤسسة تقدم تسهيلات غير مجدية لبعض متعهدي العقود المتعثرين في تنفيذ المشاريع.

5 - افتقار المؤسسة للمهنية عند إعدادها لمستندات المناقصات مما ادى الى مشاكل تعاقدية مع المتعهدين نتيجة لنقص المعلومات المفترض توفيرها للمناقصين.

6 - رغم تدني مستوى مخرجات بعض المكاتب الاستشارية إلا ان المؤسسة ما زالت تسند اليهم اعمالا جديدة.

7 - عدم تنسيق بعض المكاتب الاستشارية مع الجهات الحكومية لفهم احتياجاتها قبل اعدادها لمستندات العقود التي ستبرمها مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية مما نتج عنه اصدار العديد من الاوامر التغييرية على العقود.

8 - صرف دفعات متعهدي العقود من دون وجود المخالصات الخاصة بمقاولي الباطن بالاضافة الى ان بعض مقاولي الباطن غير معتمدين لدى المؤسسة.

9 - عدم قيام المؤسسة بالتدقيق على وثيقة التأمين وعدم محاسبتها للمتعهدين في حال عدم تجديدها مما قد يضيع حقوق المؤسسة العامة للرعاية السكنية تجاه الغير في حال نشوب خلافات مع المتعهدين.

10 - سجل ديوان المحاسبة 28 ملاحظة فيما يتعلق بالتسويات الودية بين المؤسسة والمقاولين أدت الى تحميل الخزانة العامة اعباء مالية اضافية او اضاع على المؤسسة حقوقها نجاه الغير.

قرار اللجنة

اولا - قرار اللجنة بشأن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014:

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وفيما يلي البيانات المالية:

اولا - الايرادات:

بلغت الايرادات الاجمالية مبلغ 54.805.353/996 دك (اربعة وخمسين مليونا وثمانمائة وخمسة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وخمسين دينارا وتسعمائة وستة وتسعين فلسا لا غير).

ثانيا - المصروفات:

بلغت المصروفات الاجمالية مبلغ 3893866.749/491 دك (ثلاثمائة وتسعة وثمانين مليونا وثمانمائة

التتمة ص 11

18 توصية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية أهمها

1 - التعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها وفق احكام القانون واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية جميع الملاحظات المسجلة على المؤسسة في التقارير الرقابية وخاصة فيما يتعلق بالملاحظات المرتبطة بالمقاولين والمتعهدين لمشاريع المؤسسة وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

2 - التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة خاصة في الوحدات التنظيمية التي ليس فيها مدققون داخليون وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

3 - ضرورة اعداد الدراسات الاقتصادية والفنية والهندسية للمشاريع المستقبلية وتحديد متطلبات المؤسسة بدقة مع الاخذ بالاعتبار النتائج والتوصيات الواردة بعقود الخدمات الاستشارية السابقة ومراعاة اختبار اعضاء ذوي مهنية وخبرة عالية للجنة تقييم العروض الفنية والمالية للتحالفات الاستشارية نظرا لاهمية العقود الاستشارية للمشاريع الانشائية.

4 - دراسة الملاحظات والمخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة على عقود البنية التحتية لمشاريع المؤسسة وتسويتها ووضع آلية لاعداد العقود المستقبلية لمشاريع المؤسسة لتجنب الوقوع في نفس الاخطاء مرة اخرى.

5 - التأكد من سلامة المخططات الانشائية المعدة من قبل المكاتب الاستشارية قبل استخدامها في المشاريع الانشائية والعمل على زيادة عدد المهندسين في الادارة المختصة بالتصاميم الهندسية للمشاريع السكنية ومدها بالكفاءات الوطنية لتكون هي من يصمم ويراجع بدلا من المكاتب الاستشارية التي تلجأ اليها المؤسسة مما يساهم في التخفيض من عقود الاستشارات وتقليل العبء على المال العام وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

6 - الاخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة ان هناك شركات شاب تنفيذها لعقود حكومية سابقة اوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية مما يتطلب استبعادها تلافيا لتكرار تلك المخالفات.

7 - اعداد المؤسسة لـ (قائمة سوداء) بالشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية الذين يثبت تعثرهم في انجاز مشاريع المؤسسة كي لا تسند اليهم اعمال اخرى مستقبلا بالاضافة الى اعتماد آليات معينة تضمن حق المؤسسة في فسخ عقودها مع من يثبت تعثره اثناء التنفيذ والرجوع عليه بكافة الاجراءات القانونية لحق الجهة والمال العام.

8 - رفع مستوى المهنية في الاشراف على تنفيذ المشاريع الانشائية لتجنب سوء تنفيذ الاعمال المطلوبة كما حصل في بعض المشاريع السابقة للمؤسسة والرجوع على المتسببين في سوء تنفيذ تلك الاعمال وفقا للطرق القانونية حفظا لحق الجهة والمال العام.

9 - عدم التوسع في مستويات الاشراف على المشاريع الانشائية

ضعف نظم الربط والرقابة على أداء بعض الإدارات

اللجنة توصي السكنية بالتعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها

تتمة المنشور ص10

وستة وستين الفا وسبعمائة وستة واربعين دينارا واربعمائة وواحد وتسعين فلسا فقط لاغير).

الباب الاول- المرتبات:

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 36.472.493/748 دك (ستة وثلاثين مليونا واربعمائة واثنين وسبعين الفا واربعمائة وثلاثة وتسعين دينارا وسبعمائة وثمانية واربعين فلسا فقط لا غير).

الباب الثاني - المصروفات العامة:

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 2.147.5353/024 دك (مليونين ومائة وسبعة واربعين الفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين دينارا واربعة وعشرين فلسا فقط لا غير).

الباب الثالث - المدفوعات التحويلية والمصروفات المختلفة:

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 351.246.720/719 دك (ثلاثمائة وواحد وخمسين مليونا ومائتين وستة واربعين الفا وسبعمائة وعشرين دينارا وسبعمائة وتسعة عشر فلسا فقط لاغير).

ثالثا - التمويل الحكومي:

بلغت زيادة المصروفات على الايرادات مبلغ 335.061.395/495 دك (ثلاثمائة وخمسة وثلاثين مليونا وواحد وستين الفا وثلاثمائة وخمسة وتسعين دينارا واربعمائة وواحد وتسعين فلسا فقط لا غير) وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - الحسابات العامة - وزارة المالية للسنة المالية 2015/2014.

ثانيا - قرار اللجنة بشأن ميزانية السنة المالية 2017/2016:

1 - بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على مشروع ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية بعد التعديل.

2 - تقوم المؤسسة بالرد كتابيا علي ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد القادم وفقا للنموذج المرفق في التقرير وإرساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي وفيما يلي تقديرات الميزانية بعد التعديل للسنة المالية 2017/2016.

اولا - الايرادات:

تقدر الايرادات الاجمالية بمبلغ 2.410.000 دك (مليونين واربعمائة وعشرة آلاف دينار فقط لا غير).

ثانيا - المصروفات:

تقدر المصروفات الاجمالية بمبلغ 352.357.000 دك (ثلاثمائة واثنين وخمسين مليونا وثلاثمائة وسبعة وخمسين الف دينار فقط لا غير).

الباب الاول - المرتبات:

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 37.749.000 دك (سبعة وثلاثين مليونا وسبعمائة وتسعة واربعين الف دينار فقط لا غير).

الباب الثاني - المصروفات العامة:

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 2.728.000 دك (مليونين وسبعمائة وثمانية وعشرين الف دينار فقط لا غير).

الباب الثالث - المدفوعات التحويلية والمصروفات المختلفة:

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 311.880.000 دك (ثلاثمائة وأحد عشر مليونا وثمانمائة وثمانين الف دينار فقط لا غير).

ثالثا - التمويل الحكومي:

تقدر زيادة المصروفات على الايرادات بمبلغ 349.947.000 دك (ثلاثمائة وتسعة واربعين مليونا وتسعمائة وسبعة واربعين الف دينار فقط لا غير) وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - الحسابات العامة - وزارة المالية للسنة المالية 2017/2016.

ملاحظات الديوان

- قيام المؤسسة بتعيين عدد من الموظفين الكويتيين بالوظائف العامة زيادة عن المعتمد بقانون ربط الميزانية.

- التضخم الملحوظ في الايرادات الاخرى وتعدد مصادرها.

- عدم تزويد الديوان بالبيانات والمستندات بالمخالفة للبند (6) من المادة رقم (52) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

- قبول المؤسسة العامة للرعاية السكنية مخططات غير آمنة انشائيا معدة من قبل احد المكاتب الاستشارية واستخدامها في مشاريع عديدة.

- ضعف نظم الضبط والرقابة على اداء عمل بعض ادارات المؤسسة ووجود العديد من الثغرات ونقاط خلل في الصلاحيات والمهام التي تم استغلالها من قبل بعض موظفي المؤسسة لتحقيق منافع شخصية.

- وجود خلل في ادارة نظم المعلومات حيث ان النظام الآلي المستخدم لا يرتقي لحجم الأعمال في المؤسسة وحساسيتها وفيما يلي ابرز نقاط الضعف التي تم اكتشافها.

- خلو القرار الوزاري لقسم مراجعة بدل الايجار من بعض المهام الضرورية وعدم تحديث بيانات المواطنين المنتفعين منذ عام 2006.

- عدم تحقيق مشروع المكننة والربط الآلي لخدمات المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمعظم اهدافه العامة والرئيسية.

- قيام المؤسسة بتقديم العديد من التسهيلات غير المجدية للعديد من متعهدي العقود رغم عدم تحقيق الاهداف المرجوة منها وتقاعس المتعهدين عن تنفيذ الاعمال التعاقدية.

نص قانون اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة السكنية عن السنة المالية 2015/2014

مادة أولى: يعتمد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية عن السنة المالية 2015/2014 وفقا لما يلي:

أ - بلغت الايرادات مبلغ 54,805,353/996 د. ك (اربعة وخمسين مليونا وثمانمئة وخمسة آلاف وثلاثمئة وخمسة وستين دينارا وتسعمئة وستة وتسعين فلسا فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون.

ب - بلغت المصروفات مبلغ 389,866,749/491 د. ك (ثلاثمئة وتسعة وثمانين مليونا وثمانمئة وستة وستين الفا وسبعمئة وتسعة واربعين دينارا واربعمئة وواحد وتسعين فلسا فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: بلغ صافي العجز مبلغ 335,061,395/495 دك (ثلاثمئة وخمسة وثلاثين مليونا وواحد وستين الفا وثلاثمئة وخمسة وتسعين دينارا واربعمئة وخمسة وتسعين فلسا فقط لا غير) تقوم وزارة المالية بسداده وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ج المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

إعداد قائمة سوداء للشركات المتعثرة في الإنجاز

التي تنفذها المؤسسة والاكتفاء بالكوادر الوطنية لديها في هذا المجال خاصة انه لوحظ مؤخرا تعدد المستويات الاشرافية في المشاريع الانشائية الحكومية دونما وجود حاجة فعلية لها وتكبيد المال العام اعباء لا مبرر لها.

10 - الاسراع في تنفيذ المشاريع السكنية وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها مع ضبط تكاليف الانشاء والتأكد من جودة الاعمال المنفذة خاصة ان بيانات الحساب الختامي الاخير للمؤسسة كشفت ان هناك 14 مشروعا لا انجاز فيها اطلاقا رغم ادراج اعتمادات مالية لها بالاضافة الى وجود عدة مشاريع ذات نسب انجاز متدنية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

11 - العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى المؤسسة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بمتابعة وتحصيل وتسوية المستحقات المالية للمؤسسة سواء كانت تلك المستحقات للمؤسسة او عليها وايجاد الآليات المناسبة للربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات الصلة بعمل المؤسسة بما يضمن كفاءة متابعة وتحصيل وتسوية المستحقات المالية بشكل افضل مع الاخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية عقود الربط الآلي عليها.

12 - استحداث آليات عمل جديدة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية بتحديث الحالة الاجتماعية لمستحقي بدل الايجار للحد من صرفها دون وجه حق وسرعة الربط الآلي مع الجهات الحكومية بهذا الخصوص والتنسيق مع الوزير المختص من خلال تزويده بالجهات الحكومية غير المتعاونة مع المؤسسة في استرجاع ما تم صرفه من بدل الايجار دون وجه حق لعرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

13 - يجب اعطاء الأولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب المؤسسة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام والمساهمة في ابراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

14 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة المؤسسة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.

15 - العمل بجدية للانتهاء من اعداد لائحة شؤون الموظفين واعتمادها من مجلس ادارة المؤسسة.

16 - التنسيق مع بنك الائتمان الكويتي لتذليل المعوقات التي تحول دون تفعيل القانون الخاص بتوفير السكن الملائم للمرأة الكويتية بقيمة ايجارية منخفضة بما يسهم في تفعيل القانون بشكل كامل.

17 - ضرورة قيام مجلس ادارة المؤسسة بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

18 - مبادرة المؤسسة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

وافقت على مشروع ميزانيتها للعام الجديد بعجز قيمته 5.09 ملايين دينار

الميزانيات تطالب بحل تضارب اختصاصات هيئة الطرق والجهات الحكومية

المجلس يبدأ النظر في الميزانيات بداية من جلسة الغد

وافقت لجنة الميزانيات والحساب الختامي على التقرير الرابع عشر الخاص بمشروع قانون ربط ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 وعرضه على المجلس مع اعطائه صفة الاستعجال.

وذكر تقرير اللجنة ان ايرادات هيئة الطرق مستمرة كما هي عنه ألف دينار فيما تضاعفت المصروفات بنحو 107 % من 2.55 مليون دينار الى 5.09 ملايين دينار في الميزانية المقبلة ليترتب على ذلك عجز في ميزانية الهيئة بقيمة 5.09 ملايين دينار وتوزعت المصروفات كالتالي:

الباب الاول: المرتبات: قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 3.363.500 دينار.

الباب الثاني: المصروفات العامة: قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 1.363.500 دينار.

الباب الثالث: المشاريع الانشائية والصيانة: قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 2.000 دينار.

ثالثا نتائج الاعمال: ترحل الخسائر الناتجة من زيادة المصروفات المقدرة عن الايرادات المقدرة بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 والبالغة 5.090.000 دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016.

نص قانون ميزانية هيئة الطرق

ونص مشروع القانون الخاص بميزانية هيئة الطرق على التالي:

مادة اولى: تقدر الايرادات بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 1.000 دينار وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون.

مادة ثانية: تقدر المصروفات بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 5,091,000 دينار وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدرة عن الايرادات المقدرة بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 والبالغة 5,090,000 دينار وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ج المرفق بهذا القانون كخسائر مرحلة ضمن رأسمال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016.

وقد أشادت اللجنة بتعاون الهيئة في تنفيذ جميع توصياتها السابقة وتنسيقها المستمر مع الجهات الرقابية كديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين في توفيرها لهما بيئتي عمل مناسبتين لتمكينهما من أداء مهامهما الرقابية وشددت على اهمية التواصل معها بشكل دائم والأخذ بتوجيهاتهما لضمان سلامة العمليات المالية والإدارية خاصة وانها مازالت جهة حديثة التأسيس.

كما ان الهيئة من الجهات الحكومية التي تعاونت هي واللجنة في تخفيضها ميزانيتها نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

وأوضح تقرير اللجنة ان هناك عرقلة من بعض الاجهزة الحكومية لعمل الهيئة وتنازعا للصلاحيات فيما بينها وبين الهيئة التي صدرت اختصاصاتها بقانون رغم موافقة تلك الاجهزة سابقا وبكتب رسمية على نقل بعض اختصاصاتها لها ومنها على سبيل المثال وزارتا الداخلية والاشغال اذ انه ووفقا للقانون يجب ان تنقل عمليات الفحص الفني للمركبات واصدار وتجديد رخص القيادة لها بدلا من وزارة الدخلية التي تولي بعض هذه الامور للشركات الخاصة اضافة الى رفض وزارة الاشغال بنقل مشاريع الطرق لها رغم وضوح النص القانوني بأن عملية تخطيط وتصميم وتنفيذ وتطوير وادارة وتشغيل وصيانة شبكات الطرق بات من اختصاص الهيئة.

وأشارت اللجنة ان قانون الهيئة يحتوي على المرونة اللازمة لحل مثل هذه الاشكاليات اذ ان مجلس ادارة الهيئة فيه ممثلون عن وزارتي الاشغال والداخلية ومن خلالهما يمكن التنسيق للوصول الى رؤية مشتركة للعمل. اضافة الى ذلك فان العرقلة الحكومية لعمل هذه الهيئة يخالف التوجه الحكومي في ترشيد مصروفات الدولة حيث من المفترض ان تكون هذه الهيئة ربحية.

إيرادات الهيئة ثابتة عند ألف دينار فقط منذ إنشائها

المصروفات زادت 107 % عن العام الماضي لتبلغ 5.09 ملايين دينار

الرواتب تستحوذ على 3.52 ملايين دينار من الميزانية

مطالبة الهيئة بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وتعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية

10 توصيات أهمها التواصل مع الجهات الرقابية

أقرت اللجنة عددا من التوصيات أهمها:

1- استمرار التعاون والتواصل مع الجهات الرقابية بشكل دائم والأخذ بتوجيهاتها لضمان سلامة العمليات المالية والادارية.

2- إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية لدى الهيئة لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيلها تفعيلا حقيقيا وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري.

3- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية في الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين.

4- التنسيق والمتابعة مع مجلس الوزراء لتفعيل دور الهيئة وفقا لقانون انشائها للوصول الى رؤية حكومية مشتركة فيما يتعلق بنقل اختصاصات الجهات الحكومية الاخرى للهيئة.

5- قيام مجلس إدارة الهيئة بالمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الإدارة التنفيذية.

6- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلان عند رغبة الهيئة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجالس.

7- يجب اعطاء الاولوية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الهيئة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الابحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الانفاق العامة والمساهمة في ابراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي.

8- الأخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة ان هناك شركات شاب تنفيذها عقودا حكومية سابقة اوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية ما يتطلب استبعادها تلافيا لتكرار تلك المخالفات.

9- اعداد الهيئة لـ (قائمة سوداء) بالشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية الذين يثبت تعثرهم في انجاز مشاريه الهيئة كي لا تستند اليهم اعمال اخرى مستقبلا والاسترشاد اثناء الاعداد لهذه القائمة باعمال تلك الشركات والمقاولين والمكاتب الاستشارية في الجهات التي كانت تمارس اختصاصات الهيئة قبل انشائها بالاضافة إلى اعتماد اليات معينة تضمن حق الهيئة في فسخ عقودها مع من يثبت تعثره اثناء التنفيذ والرجوع عليه بكافة الاجراءات القانونية حفاظا لحق الجهة والمال العامة.

10- مبادرة الهيئة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

عدم تطابق التخصصات الدراسية والمسميات الوظيفية لدى هيئة أسواق المال

في الحلقة الرابعة والثلاثين من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر«الدستور» بيانات الحساب الختامي لهيئة أسواق المال والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

أورد ديوان المحاسبة الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة الديوان للحسابات والسجلات وشؤون التوظف وكذلك المخالفات المالية لهيئة اسواق المال للسنة المالية 2014/2014.

اولا: فحص ومراجعة حسابات وسجلات الهيئة

فيما يلي اهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الهيئة عن السنة المالية 2015/2014:

ملاحظات شابت تنفيذ اعمال الديكور وتوريد وتركيب الاثاث لمقر هيئة اسواق المال الجديد في احد الابراج التجارية.

وافادت الهيئة بأنه كان من اللازم القيام بالتعاقد للمقر الجديد قبل انهاء عقود ايجار المقر الحالي واستطاعت الهيئة من خلال التفاوض ان تحصل على فترة سماح قدرها ستة اشهر للمقر الجديد وان جهود الهيئة في هذا الشأن ساعدت الى حد كبير في تخفيض التكاليف ومع ذلك فان مدة السماح الممنوحة لم تكن تكفي لاعداد الاعمال الخاصة بالمشروع بجميع مراحلها الامر الذي اقتضى الامتداد الزمني.

واضافت الهيئة بوجود تأخير من جانب المقاول والذي يعزى الى تراخيه في فتح الاعتمادات البنكية اللازمة لحاجات المشروع وبما ادى تلقائيا الى التأخير في عملية طلب وشراء الاثاث اللازم للمشروع.

وعقب الديوان مؤكدا ان التأخير والبطء في سير الاعمال كبد الهيئة القيمة الايجارية عن مقرها الجديد والحالي وبأن توثيق الامر التغييري تم بعد الموعد النهائي لتسليم الاعمال الخاصة بالمناقصة وبضرورة تطبيق الشروط التعاقدية بشأن تراخي المقاول في فتح الاعتمادات البنكية اللازمة لحاجات المشروع وما ترتب على ذلك من تأخير التسلم.

2 - عدم مراعاة الدقة لدى اعداد تقدير بند ابحاث واستشارات في الميزانية التقديرية للهيئة.

وطلب الديوان مراعاة الدقة لدى اعداد تقدير البند المذكور مستقبلا وموافاته بالدراسات التي تم الاستناد عليها في تقدير احتياجات الهيئة في هذا البند.

وافادت الهيئة إنه يتم اعداد مشروع الميزانية طبقا لما توردة الادارات المختلفة وعليه تم تقدير احتياجات الهيئة من بند اجور خدمات استشارية وهي تتضمن النسبة العالية من اجمالي تكاليف المشاريع التابعة للهيئة ونظرا لعدم تنفيذ بعض المشاريع لبعض الادارات ترتب على ذلك وجود الوفر المذكور بالملاحظة وسوف تراعي الهيئة مستقبلا هذا الامر عند اعداد مشروع الميزانية.

3 - وجود بعض اوجه الضعف والقصور في نظم الرقابة الداخلية للادارة المالية بالهيئة.

وطلب الديوان اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات لمعالجة اوجه القصور والضعف لتعزيز نظم الرقابة الداخلية ووضع وتقييم الخطط والانشطة التي يتوجب تطبيقها حتى يمكن الاعتماد عليها وتحقق الهدف منها على الوجه الأكمل.

4 - عدم الانتهاء من انجاز تطوير اللائحة الخاصة بالمحافظ الاستثمارية على الرغم من انتهاء مدة العقد.

وطلب الديوان بيان اسباب التأخير في انجاز العقد واتخاذ ما يلزم للانتهاء منه لكي يتسنى للهيئة الاستفادة من تطوير اللائحة الخاصة بالمحافظ الاستثمارية.

وافادت الهيئة بأنه تم الاتفاق مع المكتب الاستشاري على تأجيل العمل بالمشروع لحين الانتهاء من تعديلات القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية.

5 - ملاحظات شابت عقد شراء أنظمة وبرامج مركز البيانات.

وطلب الديوان بيان اسباب عدم متابعة العقد وفرض غرامات التأخير المستحقة على الشركة.

وافادت الهيئة بأنها واجهت تعقيدات غير مألوفة وبعض المشكلات غير المتوقعة عند تركيب الأنظمة والبرامج محل العقد المذكور وفقا للدراسة الفنية التي كانت معدة في اجهزة ومعدات الهيئة ونتج عن ذلك عدم تحقق المواءمة اللازمة لتركيب الانظمة والبرامج وواجهت الهيئة ذلك بشراء معدات اضافية لاستكمال البنية التحتية ولتحقيق المواءمة المطلوبة لتشغيل الانظمة والبرامج ولم يكن هناك ثمة تأخير متعمد من الشركة المتعاقد معها يبرر فرض غرامات التأخير.

6 - ملاحظات شابت تنفيذ عقد تطوير وتركيب اختبار برنامج لأتمتة اجراء اجتماعات مجلس المفوضين:

وطلب الديوان بيان اسباب تجاوز نسبة الاوامر التغييرية على المتعارف عليه وعدم تطبيق غرامات التأخير على الشركة واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن الحفاظ على المال العام.

وافادت الهيئة بأن برنامج اتمتة اجراءات اجتماعات مجلس المفوضين يهدف الى انشاء نظام يحاكي الاجراءات المشار اليها مما يؤدي الى وجود متطلبات جوهرية اثرت وبشكل مباشر على تنفيذ المشروع.

7 - ملاحظات شابت عقد عمل اختبار لأمن شبكة الهيئة:

وطلب الديوان بيان اسباب تأخر تنفيذ تلك الاختبارات واسباب عدم التقيد ببنود العقد وعدم تطبيق غرامات التأخير مع اتخاذ الهيئة لكافة الاجراءات اللازمة لتحصيل غرامات التأخير والالتزام ببنود العقد لما فيه الصالح العام.

وافادت الهيئة بأنه كما هو منصوص بالعقد فان الفترة هي ثمانية اسابيع فعليه كما ان الاختبار يتكون من الاختبار الاولي للبنية التحتية ثم الافادة بتقرير اولي لتصحيح هذه الملاحظات وخلال هذه المرحلة والتي تعني بتصحيح وسد الثغرات فانها تعتبر خارج مدة الثمانية اسابيع لذلك فان التأخير ناتج عن سد الثغرات الامنية في انظمة الهيئة وعليه لا يوجد مبرر لفرض غرامات تأخير على الشركة.

8 - ملاحظات شابت تنفيذ عقد توريد وتركيب وتشغيل نظام الارشفة الالكترونية لوثائق الهيئة.

وطلب الديوان بيان اسباب تأخر انجاز مراحل العقد وعدم فرض غرامات تأخير على الشركة مع اتخاذ الهيئة الاجراءات المناسبة بشأن تحصيل غرامات التأخير المستحقة على الشركة ومتابعة انجاز مراحل العقد في وقته المحدد له للاستفادة المرجوة منه.

ثانيا: فحص ومراجعة شؤون التوظف بالهيئة

1 - ملاحظات شابت لائحة التدريب والتطوير الوظيفي والبرامج التدريبية في الهيئة.

وطلب الديوان اتخاذ ما يلزم لتعديل اللائحة المذكورة وتضمينها آلية اختيار المدربين والمعاهد التدريبية واسس وقواعد تحديد مخصصاتهم المالية والالتزام بالبند (2 - 4) من دليل السياسات.

وافادت الهيئة بأن دائرة التدريب والتطوير الوظيفي تعتمد آلية اختيار مدروسة يحدد على اساسها اختيار شركة التدريب حيث ان قبول ترشيح اي موظف في الهيئة لاي برنامج تدريبي يعقد من قبل شركات التدريب المحلية والعالمية داخل او خارج دولة الكويت يكون بعد دراسة البرنامج من حيث محتواه العلمي والمستوى الوظيفي المطلوب له والنظر في مدى ملاءمته للمسمى الوظيفي والدرجة الوظيفية وطبيعة عمل الموظف المرشح كما يتم تقييم شركة التدريب التي تعتمد البرنامج التدريبي وعليه تتم الموافقة وتقوم دائرة التدريب بعمل دراسة تقييم للبرامج التدريبية الداخلية وبناء عليهما

التتمة ص14

ملاحظات شابت تنفيذ أعمال الديكور وتوريد وتركيب الأثاث لمقر الهيئة الجديد

الهيئة لم تراع الدقة لدى إعداد تقرير بند أبحاث واستشارات في ميزانيتها التقديرية

ضعف وقصور نظم الرقابة الداخلية للإدارة المالية بهيئة أسواق المال

الهيئة لم تنته من تطوير لائحة المحافظ الاستثمارية رغم انتهاء مدة العقد

مآخذ شابت عقد عمل اختبار أمن شبكة هيئة أسواق المال

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

ملاحظات على تنفيذ عقد توريد وتركيب نظام الأرشفة الالكترونية لوثائق الهيئة

تتمة المنشور ص13

تحدد المخصصات المالية للمدرب بحسب سنوات الخبرة في تنفيذ البرامج المماثلة وسيرته الذاتية.

2 - عدم تطابق التخصصات الدراسية مع المسميات الوظيفية لدى الهيئة بالمخالفة لدليل الوصف الوظيفي.

وطالب الديوان ببيان اسباب اختيار هذه التخصصات وتعيينهم في ادارات لا تتطابق مع تخصصاتهم ولا مع مؤهلاتهم العلمية واعطائهم مسميات غير مدرجة في دليل الوصف الوظيفي المعتمد.

وافادت الهيئة بمبررات اختيار التخصصات وتعيين موظفين في ادارات لا تتطابق مع تخصصاتهم ولا مع مؤهلاتهم العلمية وكذلك اوردت مبررات اعطائهم مسميات غير مدرجة في دليل الوصف الوظيفي المعتمد.

3 - وجود وظائف شاغرة في الهيكل التنظيمي للهيئة وعدم اتمام التعيينات المعتمدة.

وطلب الديوان بيان اسباب هذه الانحرافات وعدم اتمام التعيينات المقدرة لدى الهيئة.

وافادت الهيئة بأنه جار التسكين من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة وفقا لاحكام القوانين والقرارات الحكومية المرعية ولائحة الموارد البشرية.

ثالثا: الملاحظات المستمرة لاكثر من سنة مالية ولم تقم الهيئة بتلافيها:

ومن بين تلك الملاحظات ما يلي:

1 - مخالفة البند 8 من الفصل الثامن عشر - احكام عامة للحسابات ومخالفة البند 7 من الفصل السادس - احكام عامة للشؤون الوظيفية والمكافآت بعدم وجود ضوابط او خطط للتدريب من قواعد تنفيذ ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة.

2 - مخالفة المادة رقم 158 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية الخاصة بتوفيق اوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وفقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

3 - ملاحظات شابت قرار مجلس المفوضين بشأن الاحتياطيات النقدية.

4 - ملاحظات شابت عقد ايجار مقر الهيئة المؤقت مع احدى الشركات:

فيما يلي اهم الملاحظات

- عدم التزام الهيئة بعرض العقد على ادارة الفتوى والتشريع وذلك التزاما بالمادة رقم 5 من المرسوم رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم ادارة الفتوى والتشريع.

- قيام الهيئة بابرام العقد كطرف ثان وبايراد شروط مجحفة بحقها ودون تضمينه الامتيازات التي منحها القانون الاداري.

- مخالفة المادة رقم 12 من عقد الايجار والمتعلقة باحقية الطرف الاول على جميع الدائنين للمادة رقم 216 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي رقم 38.

- مخالفة البند 10 من ملحق عقد ايجار المبنى الجديد لمقر الهيئة للقواعد العامة في القانون.

5 - مخالفة البند أ من الاحكام العامة لدليل السياسات والنظم والقواعد والاجراءات الخاصة بالموارد البشرية في الهيئة للمادة رقم 4 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية.

6 - قيام الهيئة بمنح الموظف رقم 183 مقابل رصيد اجازاته بالمخالفة لعقد عمله.

وافادت الهيئة بأنه تم تحويل الموضوع الى الادارة القانونية لعمل اللازم في هذا الشأن علما بأنه لم يتم صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظف المشار اليه وذلك حتى يتم تسوية المديونية المستحقة عليه.

7 - قيام الهيئة بحساب راتب الاجازات الدورية ومقابل رصيد الاجازات الدورية بالمخالفة للمادة رقم 84 من نظام الخدمة المدنية مما ترتب عليه صرف مبالغ مالية دون وجه حق.

8 - تضمنت المناقصة الخاصة بشراء تجهيزات آلية وانظمة لبناء مركز بيانات الهيئة من احدى الشركات بندا باعداد 15 دورة تدريبية لعدد 3 اشخاص باجمالي 45 دورة في حين انه تم تزويد الديوان بشهادات تفيد تدريب موظف واحد بعدد 8 دورات وموظف آخر بعدد 7 دورات فقط.

وافادت الهيئة بأنها طلبت عدد 15 دورة تدريبية لعدد 3 اشخاص باجمالي 45 دورة وارفقت شهادات حضور الدورات.

9 - صرف فرق تسكين موظفي الهيئة في مرفق السوق دون استقطاع نسبة التأمينات.

10 - عدم التزام الهيئة بالقوانين والقرارات المنظمة للمكافأة المالية والدعم المالي وعلاوة غلاء المعيشة وعلاوة الأولاد وذوي الاحتياجات الخاصة.

11 - عدم التزام الهيئة بالمادة رقم 28 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة اسواق المال والمعدل بالقانون رقم 22 لسنة 2015.

12 - عدم تزويد الديوان ببعض المستندات مما ساهم في عرقلة اعمال الديوان وعدم تمكينه من ممارسة اعماله الرقابية.

13 - عدم قيام الهيئة باستقطاع حصة التأمينات من العلاوة الخاصة لموظفيها كعنصر من عناصر التأمين التكميلي بالمخالفة لقرار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم 1 لسنة 1997.

14 - الملاحظات التي شابت عقد اعمال الحراسة والامن وعقد اعمال النظافة وذلك بعدم التزام الهيئة بالمادتين رقمي 64-66 من قانون العمل بالقطاع الأهلي في عقد اعمال الحراسة والأمن وعقد أعمال النظافة.

15 - مخالفة بنود اللائحة المالية الخاصة بتنظيم الميزانية والحساب الختامي لبعض احكام الدستور.

16 - مخالفة الهيئة للمادة رقم 156 من قانون انشائها رقم 7 لسنة 2010.

وجود وظائف شاغرة في الهيكل التنظيمي للهيئة وعدم إتمام التعيينات المعتمدة

17 - الملاحظات الواردة على عقد هيئة اسواق المال مع أحد البنوك الاجنبية ومنها:

- انتهاء المدة المحددة بعقد الهيئة لتنفيذ الأعمال مع أحد البنوك الاجنبية دون الانتهاء من الأعمال الواردة فيه مما رتب عدم الزامية المبالغ المتفق عليها.

- ادخال الهيئة في الضمان العقدي من قبل البنك بعد تأسيس شركة بورصة الاوراق المالية بالمخالفة للمبادئ العامة للقانون الاداري.

- اشتمال العقد على بنود تعطي امتيازات واسعة للبنك في فسخ العقد بالمخالفة للمبادئ العامة للقانون الاداري.

- عدم التزام الهيئة بجدول الصلاحيات المعتمد من مجلس المفوضين وباتباع اساليب القانون الاداري وذلك عند التوقيع على العقد.

- اختصاص محاكم غير كويتية في نظر اي نزاع وارد على العقد وذلك بالمخالفة للمادة رقم 108 من قانون انشاء هيئة اسواق المال رقم 7 لسنة 2010.

- عدم التزام الهيئة بابرام العقد باللغة العربية بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 49 لسنة 1988.

18 - ملاحظات شابت عملية تسكين موظفي الهيئة في سوق الكويت للاوراق المالية على كادر الهيئة.

19 - اوجه قصور شابت اللائحة المالية في الباب الرابع الخاص بقواعد المشتريات والمناقصات والعقود والمخازن ومنها:

- اغفال اللائحة المالية لنص عدم جواز تجزئة عملية الشراء بهدف الخروج عن نطاق اسلوب الشراء بالمنافسة.

- اغفال اللائحة المالية لنص على ما ينظم عملية تداول وجرد العهد بنوعيها الشخصية والتنظيمية.

20 - عدم قيام ادارة الموارد البشرية والخدمات الادارية باعداد خطة لمشتريات ومتطلبات الهيئة من الخدمات الادارية بالمخالفة للبنود 1-1 و1-2 و1-3 من الباب الرابع الخاص بقواعد المشتريات والمناقصات والعقود والمخازن.

21 - عدم تفعيل البند 3-11 الخاص بالجرد من الباب الرابع للائحة المالية المنظم لقواعد المشتريات والمناقصات والعقود والمخازن.

22 - مخالفة الهيئة للقرار رقم 2012-18-1 بشأن المكافأة المالية للموظفين.

23 - عدم اعتماد لائحة الموارد البشرية في الهيئة والقرارات الادارية المكملة لها وجدول الدرجات والمرتبات من قبل مجلس الخدمة المدنية بالمخالفة للمواد ارقام 5-38 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

24 - عدم اكتمال الوصف الوظيفي للهيئة بالمخالفة للباب الثالث الخاص بتوصيف وتقييم الوظائف من دليل السياسات والنظم والقواعد والاجراءات الخاصة بالموارد البشرية.

25 - قيام الهيئة بالتعيين والاستعانة ببعض الاشخاص للعمل في بعض اللجان دون وجود اي علاقة وظيفية بين المعينين والهيئة بالمخالفة للاجراءات المقررة بلائحة الموارد البشرية.

26 - قيام الهيئة بمنح اجازة الوضع بالمخالفة للبند 6 من الباب الثامن لدليل السياسات والنظم القواعد والاجراءات الخاصة بالموارد البشرية.

27 - صرف مكافأة نهاية خدمة لبعض الموظفين المستقيلين بالمخالفة للبند 15 من الباب السابع من دليل سياسات وقواعد واجراءات الموارد البشرية وترتب على ذلك صرف مبالغ مالية دون وجه حق قدرت بمبلغ 19.728 دينارا كويتيا.

28 - تعيين الهيئة لبعض الموظفين بالمخالفة لقانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المنظمة له.

رابعا: المخالفات المالية

فيما يلي تلك المخالفات:

1 - عدم الالتزام بأحكام المادة رقم 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 وذلك في الموضوعات التالية:

- المخالفة المالية رقم 131-2015/2014 بشأن عدم اتباع احدى الموظفات للاجراءات المنصوص عليها في دليل السياسات والنظم والقواعد والاجراءات الخاصة بالموارد البشرية وذلك عند قيامها بتسلم الاجازات المرضية الخاصة بموظفة بالهيئة.

- المخالفة المالية رقم 132-2015/2014 بشأن واقعة قيد والغاء موظفي الهيئة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمنسوبة لموظفي دائرة شؤون الموظفين.

- المخالفة المالية رقم 134-2015/2014 بشأن التجاوزات الادارية والمالية المرتكبة من مدير دائرة التدريب والتطوير الوظيفي بالانابة.

- المخالفة المالية رقم 135-2015/2014 بشأن التجاوزات التي شابت اجراءات تعيين احدى الموظفات.

أقام غبقته الرمضانية بحضور وزراء ونواب وعدد كبير من أبناء الدائرة

الجلال: هدفنا معالجة المثالب الموجودة في قانون البلدية الحالي

أقام النائب طلال الجلال غبقته الرمضانية في ديوانه بمنطقة الفنيطيس مساء امس الاول بحضور وزراء ونواب وعدد كبير من ابناء الدائرة الخامسة.

وفي كلمة له توجه الجلال بأطيب التهاني وأسمى التبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح والى جميع المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بمناسبة شهر رمضان الكريم سائلا الله ان يعيده على الكويت والامتين العربية والاسلامية بالخير واليمن والبركات.

واضاف ان شهر رمضان فرصة لنجتمع مع هذه الوجوه الطيبة

وزير الداخلية يهنئ الجلال بالشهر الكريم

ولنتبادل التهاني والتبريكات مبديا حرصه للاستماع الى آراء ابناء الدائرة في القوانين والموضوعات التي ناقشها المجلس وكذلك المدرجة على جدول اعماله. وشكر الجلال في ختام حديثه كل من شرفه بالحضور ملتمسا العذر لمن لم تسعفه ظروفه عن الحضور سائلا الله ان يعيد شهر رمضان على الجميع بالخير والصحة والعافية.

وهنأ الجلال اولياء الامور بمناسبة نجاح ابنائهم في مرحلة الثانوية العامة متمنيا لهم مزيدا من التقدم في المرحلة الجامعية.

وقال الجلال بصفته رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية ان اللجنة تمكنت من انجاز العديد من المواضيع المدرجة على جدول اعمالها خلال دور الانعقاد الحالي كما انها تمكنت من اقرار تعديلات قانون تنظيم مهنة الصيدلة في جلسة الثلاثاء الماضي والتي كانت محل ترحيب واسع في أوساط المعنيين والمختصين.

وقال الجلال ان مجلس الامة سيقر اليوم قانون المناقصات العامة بحلته الجديدة في المداولة الثانية والذي سيساهم في الاسراع بتنفيذ المشاريع التنموية كما سيقر المجلس تعديلات قانون 5/ 2005 بشأن بلدية الكويت وهدفنا هو معالجة المثالب الموجودة بالقانون الحالي.

الصانع والكندري وعدد من المهنئين

الظفيري: قطعنا شوطا كبيرا في حل القضية الإسكانية

أقام النائب د.منصور الظفيري حفلا لاستقبال المهنئين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك وقال في تصريح للصحافيين على هامش الاستقبال: انها فرصة للالتقاء بجموع المواطنين من أجل الاستماع إلى وجهة نظرهم عن مجمل القضايا والإنصات إلى متطلباتهم وتدوينها سعيا لايجاد حلول مناسبة تخدم المواطنين.

وأضاف الظفيري: ونحن في المجلس الحالي اعتبرنا القضية الإسكانية من أولوياتنا وقطعنا شوطا كبيرا في حلها ووفق ما هو مخطط سلمت 12 ألف وحدة سكنية في عام 2015 وفور البدء في وضع البنية التحتية لمدينة جنوب سعد العبدالله ستكون علامة فارقة في حل القضية الاسكانية فضلا عن مدينة جنوب المطلاع.

وذكر الظفيري أننا وقبل رمضان طالبنا وزارة التجارة والصناعة بإحكام قبضتها الرقابية ضد ظاهرة غلاء الاسعار في رمضان مع ضرورة ضبط اسعار السلع في الجمعيات والاسواق وحرصنا على متابعة الأمر مع وزير التجارة.

الظفيري يستقبل المهنئين بالشهر الكريم

جانب من استقبال المهنئين

الخميس يستقبل مهنئيه بشهر رمضان

استقبل النائب علي الخميس امس في ديوانه المهنئين بحلول شهر رمضان المبارك في الغبقة الرمضانية التي اقامها في صالة عبدالله المبارك بمنطقة الخالدية وقد حضرها العديد من المواطنين من اهالي الدائرة الثالثة وتبادل الحضور التهاني والاحاديث الودية بمناسبة شهر رمضان.

وأكد الخميس في تصريح صحافي على هامش الحفل ان هناك توافقا حكوميا نيابيا على قانون البلدية لكن الاختلاف فقط في دوائر محددة في انتخابات المجلس البلدي ولا دخل له بالقبائل لافتا الى ان هذا الاختلاف سيناقش داخل لجنة المرافقة وسيصل التقرير الى المجلس للتصويت عليه والحكم في النهاية للأغلبية.

الخميس يستقبل مهنئيه

ويتوسط عددا من المهنئين بالشهر الكريم

الكويت تؤكد تعاونها مع الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان

أكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم أن دورة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تنطلق اليوم الاثنين على قدر كبير من الأهمية.

وقال لكوننا إن هذه الدورة تواكب الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق المجلس ما يدعو إلى تقييم أداء المجلس طيلة هذه الفترة لمعرفة أين أخفق ولماذا وكيف يمكن الاستفادة من نجاحاته في تعزيز حقوق الإنسان كافة.

وأضاف ان هذه الدورة سوف تتضمن أيضا تحديثا مهما للانتهاكات التي تشهدها الأراضي السورية من خلال تقرير اللجنة المستقلة المعنية برصد تلك الانتهاكات وتوصياتها في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا.

وأشار إلى وجود تنسيق خليجي عربي جيد لدعم موقف فلسطين أمام المجلس أثناء استعراض الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل من خلال البند السابع من أعمال المجلس.

كما لفت إلى مواكبة الدورة الاحتفال بالذكرى الـ 30 لإعلان الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان.

وذكر أن المجلس سيناقش في هذه الدورة كيفية الارتقاء بحقوق الإنسان للمرأة والمساهمات الممكنة للبرلمانات في عمل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيفية استخدام الرياضة والقيم والمبادئ الأولمبية في تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها.

وأوضح أن برنامج عمل هذه الدورة يتضمن أيضا حوارات تفاعلية مع المقررين المعنيين بقضايا العنصرية والمهاجرين ومحاربة الفقر والاعتناء بالصحة ومكافحة الاتجار بالبشر وضمان حق التعليم والتضامن الدولي كحق من حقوق الإنسان.

انطلاق منافسات البطولة الرمضانية لألعاب المعاقين

انطلقت منافسات البطولة الرمضانية الثامنة لألعاب المعاقين التي ينظمها النادي الكويتي الرياضي للمعاقين مساء السبت وتشمل ألعاب كرة السلة على الكراسي المتحركة وكرة الطاولة والمبارزة والبوشية بمشاركة عدد كبير من لاعبي ولاعبات النادي.

وأسفرت منافسات اليوم الأول للبطولة التي تستمر ثلاثة أيام عن تحقيق فريق الكويت فوزا صعبا على نظيره الاتحاد بنتيجة 54 نقطة مقابل 52 نقطة في افتتاح منافسات كرة السلة على الكراسي المتحركة بعد مباراة قوية من الجانبين حسمها الفائز بصعوبة علما بأن المسابقة تضم أيضا فريق النوخذة.

وفي مسابقة المبارزة لسلاح (الفلوريه) لفئة العمومي فاز اللاعب عبدالله الحداد بالمركز الأول تلاه فيصل الكندري ثانيا في حين توج سليمان التميمي في منافسات نفس السلاح لفئة الناشئين متقدما على اللاعب عبدالله الخالدي الذي حل ثانيا.

وشهدت منافسات اليوم الأول أيضا اقامة تصفيات لعبة كرة الطاولة لفئتي الفردي (وقوفا) و(جلوسا) اضافة إلى تصفيات مسابقة البوشيا لفئتي (بي سي 1) و(بي سي 2) على أن تقام نهائيات هذه المنافسات خلال اليومين المقبلين.

تخريج 56 ضابطا كويتيا من كلية القادة والأركان بمصر

احتفل امس في مصر بتخريج 56 ضابطا كويتيا من الدارسين بكلية القادة والاركان المصرية بحضور القائد العام للقوات المسلحة المصرية وزير الدفاع والانتاج الحربي الفريق اول صدقي صبحي.

وحضر حفل التخرج القائم بأعمال سفارة الكويت لدى القاهرة بالانابة المستشار عبد العزيز البشر والملحق العسكري الكويتي العميد الركن ابراهيم اللوغاني وكبار الضيوف من السفراء والملحقين العرب والاجانب وقيادات القوات المسلحة المصرية.

وحصل الضباط الخريجون على تقدير عام جيد وجيد جدا وحصل على المركز الاول على الضباط الكويتيين المقدم انور العنزي بتقدير جيد جدا.

الضباط في صورة جماعية

الزراعة تطبق الإدارة المتكاملة لمكافحة آفات النخيل

أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تطبيقها تجربة الادارة المتكاملة للآفات ضمن مشروع تطوير أشجار النخيل بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا).

وأكد مدير ادارة الإرشاد الزراعي بالهيئة م. غانم السند أن هذه التجربة تهدف إلى استخدام الوسائل المختلفة والضرورية الآمنة والوسائل الزراعية المناسبة للحد من انتشار الآفات والأمراض التي تصيب أشجار النخيل في دولة الكويت.

وأضاف أن التجربة تهدف أيضا إلى التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية الى أضيق الحدود منعا للتلوث البيئي وحفاظا على الصحة العامة عبر استخدام المفترسات والمتطفلات والتقنيات الحيوية للحد من انتشار الآفات الزراعية للحصول على منتج آمن.

م. غانم السند

وذكر أن الهيئة قامت بحصر الآفات والأمراض التي تصيب أشجار النخيل بمناطق مختلفة في الكويت مثل الوفرة والعبدلي والشاليهات والصليبية وكبد وبعض المناطق السكنية لا سيما آفة سوسة النخيل الحمراء والحميرة والدوباس وحفار العذوق والعناكب مع تحديدها المكان والوقت والظروف الجوية لعملية الحصر. ومن ناحية اخرى أكدت الهيئة أهمية التعاون الشامل بين كل الجهات الفاعلة والافراد للحد من ظاهرة التصحر التي تعد من أخطر المشاكل البيئية على مستوى العالم.

وقال نائب المدير العام لشؤون الثروة النباتية بالهيئة م. فيصل الصديقي ان الهيئة تعمل من خلال قطاعاتها المختلفة على الحفاظ على الأرض من التدهور وتوسيع الرقعة الزراعية والغطاء النباتي والمحافظة على التنوع الحيوي لضمان الوصول للتنمية المستدامة كهدف أساسي من أهداف الهيئة الواردة في قرار تأسيسها.

الوفيات

- **داود سلمان يوسف سلمان الغانم، 42 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان الغانم، الفيحاء، ق2، ش20، م11، تلفون: 60666134، نساء: بيان، ق6، الشارع الأول، م24
- **خلف فالح خلف الزوالة العازمي، 76 عاما، (شيع)**، الرقة، ق2، ش8، م544، تلفون: 50757070 - 51577744
- **محمد كرم غلوم دشتي، 70 عاما، (شيع)**، رجال: الجابرية، حسينية البلوشي، تلفون: 69930530، نساء: صباح السالم، ق7، ش2، ج6، م53، تلفون: 25520949
- **طيبة علي عبدالله العبدالهادي، زوجة: محمد يوسف عبدالله العبدالهادي، 71 عاما، (شيعت)**، رجال: الخالدية، ق2، ش23، م3، ديوانية العبدالهادي، تلفون 66737162، نساء العديلية، ق2، شارع عبدالله النوري، م2، تلفون: 99717523
- **شريفة أحمد جاسم الجسمي، ارملة: خالد محمد الخضر، 76 عاما، (شيعت)**، رجال: اليرموك، ق3،ج14، ش2، م1، تلفون: 99707623، نساء: الفيحاء، ق3، ش39، م16 تلفون: 99999185
- **خميس فراج شريدة العازمي، 66 عاما، (شيع)**، رجال: الصباحية، ق1، ش10، م219، تلفون: 99467725، نساء: فهد الاحمد، ق4، ش411، م4، تلفون: 66888408
- **محمد فالح داهم، 76 عاما، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: عبدالله المبارك، ق5، ش 513، م28، تلفون: 66592600، نساء: الاندلس، ق3، ش2، م128، تلفون: 66555084

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03.13
الشروق	04.48
الظهر	11.48
العصر	03.22
المغرب	06.48
العشاء	08.20

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع